جامعة عين تموشنت–بلحاج بوشعيب–
كلية علوم إقتصاديةو تجارية و علوم التسيير
قسم : علوم مالية و محاسبية

الممارسة المحاسبية لعمليات الضمان الاجتماعي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF
دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء
وكالة عين تموشنت

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة :

كومندار سليمة

مخنطر آسيا

إشراف الأستاذ :

مبسوط هوارية

أعضاء اللجنة المناقشة

جعفري عمر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
مبسوط هوارية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
بلمشري بشرى	أستاذ مساعد–ب–	مناقشا

السنة الجامعية 2023–2024

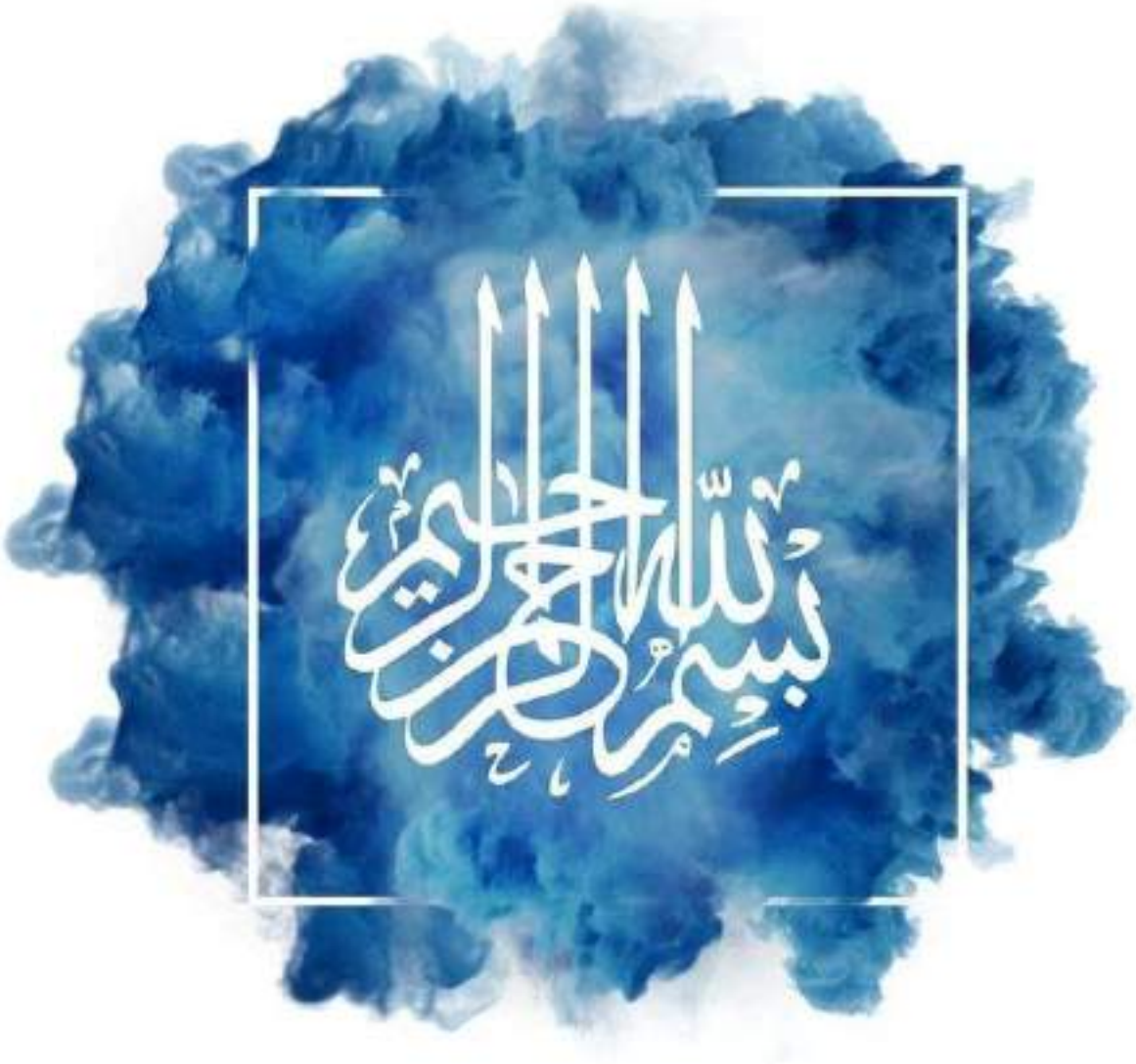
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور ادا نجحنا و لا باليأس ادا أخفقنا و ذكرنا

ذكرنا إن الإخفاق و هو صورة التجربة الاولى التي تسبق النجاح

اللـــــهم :

إذا أعطيتنا نجاحـــا فلا تأخذ تواضعنـــا

إذا أعطيتنا تواضـــعا فلا تأخذ عزتنـــا

إذا أعطيتنا مـــــالا فلا تأخذ سعادتنـــا

إذا أعطيتنا قـــوة فلا تأخذ عقولنـــا

الشكر والعرفان

الشكر كله لله العلي القدير الذي سدد خطانا

وبعدها بشكرنا الخاص إلى الأستاذ المشرف مبسوط ط هوارية

التي لم تبخل علينا بنصائحه القيمة، و السيدات و السادة المشرفين على إكمال هدا العمل

المتواضع كل باسمه الأستاذة بلمشري بشرة و الأستاذ الخلوق السيد جعفري عمر ،كما

نشكر كل من ساعدنا من قريب وبعيد لإتمام وإنجاز عملنا نخص بالذكر الزميل السيد:

يحياوي بو داود، و الأخ بلمختار سيد أحمد

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله وصحبه ومن وفى...أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بهذا العمل المتواضع، هذه ثمرة الجهد والنجاح-بفضله تعالى –

مهداة إلى أعظم امرأة في الكون أمي الغالية، وإلى من أحمل أسمه بكل فخر

والدي العزيز رحمه الله وجعله كل خطوة خير أخطوها تكون له درجة يرفع بها عند المولى.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

آسيا

الإهداء

اللهم الحمد منا و لك الشكر فضلا ، و أنت ربنا و نحن عبيدك وصل اللهم على الرحمة

و على النعمة المسماة سيدي محمد و على الصحب .

إلى روحي الأولى الشمعة التي تنير دربي و إلى من ذاقت مرارة الحياة لتطعمنا

أحلاها و إلى

من وهبت عمرها و حملتني و هنا على وهن و شجعتني على مواصلة دربي

" أمي الغالية "

أطال الله في عمرك

إلى أغلى ما في الوجود إلى من هدى روحي و طهر نفسي ، إلى الذي ساعدني

طول حياتي و كان ساعدي " أبي العزيز "

إلى سندي في هده الحياة و ابي الثاني زوجي العزيز

إلى عائلتي و أصدقائي

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

سليمة

الملخص

تتجلى الأهمية الكبرى لهذه الدراسة في معاينة النظام المحاسبي المالي ومدى تطبيقه في قطاع الضمان الاجتماعي وذلك بالتطرق لأهم التسجيلات المحاسبية ولتحقيق الاهداف المرجوة تم تقسيم موضوع الدراسة الى فصلين الفصل الأول يتضمن الجانب النظري للدراسة أين تم التطرق إلى تحليل المفاهيم المرتبطة بالضمان الاجتماعي والنظام المحاسبي المالي وتطبيقاته في هذا القطاع

أما الفصل الثاني يتضمن الجانب التطبيقي والذي كان عبارة عن دراسة حالة في الصندوق الضمان الاجتماعي بولاية عين تموشنت أين تم التطرق والتركيز على الوظيفة المالية والمحاسبة ومختلف العمليات التي تقوم بها و هذا لخصوصيته مقارنة مع قطاعات الاخرى وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج أبرزها تأكيد فعالية النظام المحاسبي المالي الذي يؤثر على محتوى المعلوماتي للقوائم المالية لشركه الضمان حيث أن قيمه المحتوى الإعلامي للقوائم المالية عند تطبيق نظام المحاسبي المالي هي أفضل من محتوى الإعلامي للنظام السابق.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي SCF، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراءCNAS ، مدخلات النظام المحاسبي المالي ، مخرجات النظام النظام المحاسبي

ABSTRACT:

great importance of this study is evident in examining the financial accounting system and the extent of its application in the social security sector by addressing the most important accounting records. To achieve the desired goals, the subject of the study was divided into two chapters. The first chapter includes the theoretical aspect of the study, where the analysis of concepts related to social security and the financial accounting system was addressed. And its applications in Thissecutor,The second chapter includes the applied aspect, which was a case study in the Social Security Fund in the state of Ain Temouchent, where the financial and accounting function and the various operations it carries out were addressed and focused, and this is due to its specificity compared to other sectors. We have reached a set of results, the most prominent of which is confirmation of the effectiveness of the accounting system. The financial information that affects the informational content of the insurance company's financial statements, as the value of the informational content of the financial statements when applying the financial accounting system in better than the informational accounting financial statements.

Keywords: **financial accounting system**, **national social insurance fund for salaried workers**, **accounting system entries**, **outputs of the accounting system**.

مقدمة

تمهيد

تعكس المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية لأي بلد مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي وهي أيضا مرآة لمستوى التشاور بين مختلف الفاعلين في الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

يرتبط التطور التاريخي لأنظمة الحماية الاجتماعية، ولاسيما أنظمة الضمان الاجتماعي عبر العالم، ارتباطا وثيقا بتاريخ مختلف الحركات الاجتماعية التي ميزت البشرية، ويكتسي الضمان الاجتماعي اليوم أهمية بالغة في حماية العمال وعائلاتهم، نظرا لانعكاساته الإيجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني وهو ضابط هام عبر تاريخ تطوره، سواء بالجزائر أو على الصعيد العالمي، يعتبر الضمان الاجتماعي في الجزائر، جزء من المحيط المباشر للعامل وعائلته.

عرفت منظومة الضمان الاجتماعي بالجزائر منذ نشأتها وحتى اليوم، تطورا مكثفا ومتواصلا وعلى نحو أدق، منذ نيل البلاد لاستقلالها سنة 1962، تم تسجيل تحسنا كبيرا، من بينها نذكر، لاسيما التوجه نحو تعميم الحماية الاجتماعية من خلال توسيع نطاقها لتشمل فئات واسعة من السكان مع تبسيط الإجراءات لتخويل الحق في الضمان الاجتماعي.

إن المشرع الجزائري أراد بعد إعداد النصوص الصادرة في سنة 1983 المتعلقة بميدان الضمان الاجتماعي أن يوحد نظام التأمينات الاجتماعية إلى جميع القطاعات لكي يضمن حماية اجتماعية كافية للمؤمنين الذين تعترضهم في بعض الحالات مخاطر اجتماعية واقتصادية، منها أمراض الشيخوخة حوادث العمل والأمراض المهنية والبطالة ...إلخ ، وهذه الصفة يكون المشرع قد فكر قبل كل شيء في الحفاظ على صحة العنصر البشري الذي هو أساس كل سياسة تنمية في البلاد، فالجزائر قامت بإعداد تشريع عصري في ميدان التأمينات الاجتماعية بكل فروعها.

ولكي يتسنى لها القيام بوظائفها بكل شفافية وموثوقية و في ظل إطار قانوني عام و معترف به فقد تبنت نظام محاسبي مالي وذلك للأهمية الكبيرة التي تحضي بها المحاسبة في كل المؤسسات ومن بينها مؤسسات التأمين و الضمان الإجتماعي.

أن تطبيق النظام المحاسبي في المنشآت الجزائرية ابتداء من2010 أدى بها إلى إجراء تغيير جذري على نظامها المحاسبي من خلال إدراج مبادئ وقواعد النظام المحاسبي، والقيام بتغييرات والإجراءات اللازمة لاستيعابه.

وتطبق مؤسسة الضمان الاجتماعي في الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF في تنظيم وتسجيل العمليات التي تقوم بها فهو نظام يسمح بتخزين المعطيات القاعدية، تصنيفها وتقسيمها، تسجيلها وعرض الكشوفات لتعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للحفاظ على النظام واستدامته.

وعلى هذا الأساس تبرز الإشكالية الأساسية لهذا الموضوع والتي يتم صياغتها على النحو التالي:

كيف ساهم النظام المحاسبي الماليفي تحسين وتطوير الممارسات المحاسبية على مستوى قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

1- ماهي طبيعة التحديات والعقبات والمشاكل التي كانت تواجه الممارسة المحاسبية في قطاع الضمان الاجتماعي قبل سنة 2010 و كيف ساهم هدا النظام في حلها ؟
2- ما هي مزايا وايجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في قطاع الضمان الاجتماعي؟
3- فيما تتمثل العمليات المحاسبية التي يقوم بها صندوق الضمان الاجتماعي والتي تميزها عن باقي القطاعات؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الأسئلة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

1. لقد واجهت الممارسة المحاسبية في قطاع الضمان الاجتماعي قبل سنة 2010 العديد من التحديات والعقبات والنقائص التي وقفت عائقا أمام اكتمال نجاح الممارسة المحاسبية.
2. ساهم النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير في تحسين وتسهيل الممارسات المحاسبية والمالية على مستوى قطاع الضمان الاجتماعي بما يضمن جودة مخرجاته.
3. تتشابه الممارسة المحاسبية في قطاع الضمان الاجتماعي الى حد كبير مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى ما عدا ما يرتبط بعمليات الخاصة بالتحصيل ودفع مستحقات المؤمنين.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب شخصية وأخرى موضوعية أدت بنا إلى اختيار الموضوع

أ- <u>الأسباب الشخصية:</u>

- ✓ بصفتي عاملة في قطاع الضمان الاجتماعي أردت إبراز أهميته في المجتمع الجزائري وحتى الدولي من خلال المعاهدات الدولية التي تستدعي إتباع نظام محاسبي مالي مستوحى من معايير دولية.
- ✓ من أجل إفادة الباحثين بالمعلومات التي اكتسبتها من خلال عملي بالقطاع.
- ✓ من أجل إثراء المكتسبات بهذا البحث في مجال الضمان الاجتماعي والمحاسبة.
- ✓ تحيين المعلومات الموجودة باعتبار القطاع دو آفاق مستقبلية مواكبة للتطورات والعصرنة.

ب- <u>أسباب الموضوعية:</u>

- ✓ إظهار أهمية المحاسبة في قطاع الضمان الاجتماعي،
- ✓ إبراز اعتماد قطاع الضمان الاجتماعي على النظام المحاسبي المالي SCF.

أهمية وأهداف الدراسة:

تتجلى الأهمية الكبرى لهذه الدراسة في معاينة النظام المحاسبي الماليSCF ومدى تطبيقه في قطاع الضمان الاجتماعي وذلك بالتطرق إلى أهم التسجيلات المحاسبية .

أهداف الدراسة:

- ✓ فهم SCF وكيفية تطبيقه في قطاع الضمان الاجتماعي.
- ✓ التعرف على مختلف التسجيلات المحاسبية في قطاع الضمان الاجتماعي.
- ✓ التأكد من مدى تطبيق مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية في قطاع الضمان الاجتماعي.

المنهج المتبع:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي أثناء تقديم مؤسسة الضمان الاجتماعي وكذألك المنهج التحليلي أثناء تحليل الدراسة الحالات.

صعوبات الدراسة:

- ✓ محدودية الوقت لإنجاز هذه الدراسة.
- ✓ قلة الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع رغم أهميته.
- ✓ نقص بعض المراجع الخاصة بالبحث.

ولمعالجة إشكالية البحث الرئيسية تم تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين الفصل الأول يتضمن الجانب النظري للدراسة والفصل الثاني يتضمن الجانب التطبيقي منه.

تقسيمات البحث:

ولمعالجة إشكالية البحث الرئيسية تم تقسيم موضوع الدراسة الى فصلين الفصل الأول يتضمن الجانب النظري للدراسة أين تم التطرق إلى تحليل المفاهيم المرتبطة بالضمان الاجتماعي والنظام المحاسبي المالي وتطبيقاته في هذا القطاع أما الفصل الثاني يتضمن الجانب التطبيقي والذي كان عبارة عن دراسة حالة في الصندوق الضمان الاجتماعي بولاية عين تموشنت أين تم التطرق والتركيز على الوظيفة المالية والمحاسبة ومختلف العمليات التي تقوم بها.

الفصل الأول

المفاهيم النظرية المرتبطة بالضمان الاجتماعي والنظام المحاسبي المالي

تمهيد

يتعرض الإنسان في حياته اليومية أو أثناء تأديته لعمله إلى عدة مخاطر قد تؤدي به إلى عواقب وخيمة أو حتى إلى فقدان حياته لذلك فهو بحاجة إلى الحصول على الأمان لمواصلة الدرب واستقرار معيشته.

وفي القديم خاصة أثناء الثورة الصناعية في القرن 19 في ظهور الرأسمالية آنذاك ازدادت المخاطر في صفوف الطبقة العاملة من المجتمع، أدى إلى ظهور عدة حركات تندد بالوضعية المزرية التي يعيشها العمال واستجابة إلى مطالبهم أرغمت الحكومات على الاهتمام بهذه الفئة، والرفع من مستواهم المعيشي فنتج عن هذا ظهور الضمان الاجتماعي سنة 1883في ألمانيا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1935 وفي سنة 1942 صدر قرار من منظمة حقوق الإنسان يضمن لكل عامل الحق في الضمان الاجتماعي وبطبيعة الحال كان للجزائر نصيب من هذا القرار وهذا من أجل توفر الأمن والاستقرار للعمال وعائلاتهم فقامت بإنشاء صناديق التأمينات الاجتماعية في جميع الولايات ووجود خدمات يترتب عليها عمليات مالية كان لابد من الاعتماد على نظام محاسبي من أجل تجميع تصنيف ،تحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية من خلال فترات محددة وهذه الحتمية أجبرت المختصون على تطوير هذا النظام ليتماشى مع أهداف المؤسسة.

وتطبق مؤسسة الضمان الاجتماعي في الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF في تنظيم وتسجيل العمليات التي تقوم بها فهو نظام يسمح بتخزين المعطيات القاعدية، تصنيفها تقسيمها، تسجيلها وعرض الكشوفات لتعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية التي تسمح لها بمرافقة برامجها الاجتماعية وبالتالي مراقبة مدى تجسيد سياسات الدولة على أرض الواقع.

المبحث الأول: طبيعة الممارسات المحاسبية على مستوى قطاع الضمان الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي

تنص المادة الثالثة (3) من قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن: المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية... [1]"

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما:

- محاسبة التعهد.
- استمرارية الاستغلال.
- قابلية الفهم.
- الدلالة.
- المصداقية.
- قابلية للمقارنة.
- التكلفة التاريخية.
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبة وتأويلها واختبار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري:

- مجال التطبيق.
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.
- الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

[1]- القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الصادرة عن الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 74 تاريخ 25 نوفمبر 2007، ص3.

- يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

وتحدد المعايير المحاسبية:

- قواعد التقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء.
- محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها.
- تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.
- وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الأنجلوسكسونية، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص تستخلصها من التعريف[1]:

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية المؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التداعيات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف اختيارات المهنيين والمستثمرين، ويساهم بتقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها وسيساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.

[1]–سفيان نقماري، رحمة بالهادف، واقع التكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر، 2013، ص4.

[2]– لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص3.

- تقييم عناصر الميزانية وفق المبدأ الصورة الوفية والعادلة.

كما أن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد يهدف إلى تحقيق جملة أهداف كما يلي[1]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- سيساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتيسير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.
- إعطاء معلومة صحيحة وكافية موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

الفرع الرابع: مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

❖ **مبادئ النظام المحاسبي المالي :**

يبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها ب 13 مبدأ وهي[2]:

الدورة المحاسبية:

عندما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي في 31/12 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ الإقفال دورتها المحاسبية، مخالف لتاريخ 31/12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي

[1]- شعيب قلبو والآخرون، آليات التنسيق بين النظام الضريبي الجزائري والنظام المحاسبي الجديد، مذكرة تحرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانيم،2009-2010، ص 50-51.

[2]- إبراهيم بوزيان الطاهر مخلوف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبة والمعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009، ص4-6.

الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من اثني عشر (12) شهرا، كان تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

استقلالية الدورات:

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

مبدأ قاعدة الوحدة المحاسبية:

تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين الأصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة والمساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

مبدأ قاعدة الوحدة الاقتصادية:

لابد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

مبدأ الأهمية النسبية:

تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها من القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

مبدأ الحيطة والحذر:

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو المؤونات مبالغ فيها.

مبدأ استمرارية الطرق:

إن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة، خلافا فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل: الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

مبدأ عدم المماس بالميزانية الافتتاحية:

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار، أما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بالتتابع أو على أساس صاف.

الصورة الصادقة:

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتحرير ذلك في الملحق.

مبدأ القيد المزدوج:

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج" حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

❖ **مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:**

مجال التطبيق : المادة (4) من القانون 07/11 ألزمت الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاضعة للأحكام الخاصة بها والمعنيين بمسك المحاسبة[1]:

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ✓ التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة.
- ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يمكن الكيانات الصغيرة أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، خلال سنتين متتاليتين وأن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الأسقف التالية:

1) النشاط التجاري: رقم الأعمال 10 ملايين دينار عدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت كامل.
2) النشاط الإنتاجي و الحرفي: رقم الأعمال 6 ملايين دينار عدد المستخدمين 9 أجراء.
3) نشاطات الخدمات و نشاطات أخرى : رقم الأعمال 3 ملايين دينار عدد المستخدمين 9 أجراء المصدر المادة 2 من الجريدة الرسمية العدد 19 قرار مؤرخ في 26 يوليو2008.

المطلب الثاني: ماهية الضمان الاجتماعي

الفرع الأول: تعريف الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية:

تعتبر هيئات الضمان الاجتماعي من أهم المرافق الحيوية في الدولة نظرا للوظيفة الهامة التي تقوم بتأديتها، والمتمثلة في تسيير المخاطر الاجتماعية المنصوص عليها في قوانين التأمينات الاجتماعية، التي تكون شريحة هامة في المجتمع عرضة لها خاصة الطبقة الشغيلة منها، التي تعتبر العصب الحيوي لأي مجتمع، لذلك أوكلت مهمة تسيير مثل هذه المخاطر لهيئات عامة تابعة لدولة هدفها الأول الوقاية من هذه المخاطر والتخفيف من حدة وطأتها في حالة وقوعها على

[1]– الجريدة الرسمية ، القانون 07-11 ،مرجع سابق ذكره المادة 04، ص3.

الأفراد، وذلك عن طريق تجميع الاشتراكات الإلزامية من المكلفين بدفعها ليعاد توجيهها فيما بعد لتغطية المخاطر التي يتعرضون إليها في شكل تعويضات

.

أولا : تعريف التأمينات الاجتماعية

التعريف الأول:

التأمينات الاجتماعية مصطلح غربي استعمل كمصطلح ومفهوم بمعنى مختلف باختلاف الزمان والمكان الفئات التي تستفيد منه.

مصطلح الضمان الاجتماعي يقابله في اللغة الفرنسية، عبارة sécurité social وفي اللغة الإنجليزية، يقابله عبارة social Securityواللتان تتم ترجمتهما الحرفية إلى اللغة العربية ب الأمن الاجتماعي، فالترجمة الحرفية تغير من المفهوم والمعنى المراد تبيانه لذلك أخذ بالمعنى وهو الذي يوضح الجوهر المراد إظهاره بالعبارة التأمين الاجتماعي، يقصد به النظام الذي يتيح للفرد حماية اجتماعية معينة من خطر اجتماعي معين.

لذلك فإن التأمين الاجتماعي مرتبط بالأخطار الاجتماعية التي تصادف الفرد في حياته وخاصة أثناء أدائه لمهام.

لقد استعمل الإنسان منذ القدم عدة وسائل من أجل التصدي لمثل هذه المخاطر باعتبار أنها موجودة منذ وجود الإنسان إلى أن وصل إلى قانون التأمينات الاجتماعية، أي الوسيلة المستعملة اليوم للتصدي لهذه المخاطر، باعتبار أن هذا القانون لم يوجد هكذا، وإنما هو وليد اجتهادات كثيرة تتبعها الإنسان هو عليها الآن حيث كان من الصعب عليه التغلب على هذه المخاطر، بمفرده مما جعله يلتمس الإعانة الأسرية أو العائلية.

حيث قام بتقديم المعونة إلى فرد من أفرادها الذي تصادفه كخطر المرض مثال، بل لقد كانت الأسرة تقدم المعونة حتى في الظروف غير المرضية، كحالة الحاجة إلى مصاريف الإنفاق على الزواج مثال أو بناء سكن أو أية مناسبة يحتاج فيها الفرد إلى مصاريف قد لا يقدر على توفيرها بمفرده.

فكانت الأسرة أو العائلة تتضامن فيما بينها لتقدم الإعانة إلى هذا الفرد، باعتبار أن رابطة الزواج وعاطفة الأبوة وصلة القرابة والدم كانت الدعائم التي قام عليها التضامن، في العائلة ثم في القبيلة ولقد كان هذا التضامن قويا ومتماسك[1].

التعريف الثاني:

تعريف شامل قدمته منظمه العمل الدولية للضمان الاجتماعي حيث كتب انه الحماية التي وفيها المجتمع لأفراده من خلال سلسلة من الإجراءات العامة بعبارة أخرى يشابهون إلى ترتيبات الرعاية الاجتماعية لمقابلة جملة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان خلال مسيرة حياته وهي مقابلة فقدان الدخل أو جزء كبير منه وتمكين الحصول على رعاية صحية ويشمل الضمان الاجتماعي كل من التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية[2].

ثانيا: تعريف الضمان الاجتماعي

وفيما يتعلق بمفهوم الضمان الاجتماعي فقد قدمت له العديد من التعاريف أهمها ما يلي:

التعريف الأول:

الضمان الاجتماعي هو نظام الذي تضعه الدولة مراعية ميزانيتها وظروف وأحوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية توصل لتخفيف الحاجة ومنع أسبابها وبمقتضاها يستحق الأفراد مدفوعات نقدية وخدمات عينية ،في حالة خاصة وبشروط معينة ،وذلك مقابل اشتراكات أو بدون مقابل الضمان الاجتماعية محاولة من جانب الدولة لتوفير دخل لولاه لعدة مخاطر الحياة في المجتمع الرأسمالي من إصابات ومرض وموت وشيخوخة وبطالة وغيرها إلى الوقوع في أنياب الفقر وهددت المجتمع نفسه بالشلل وعطلت إنتاجيته.

التعريف الثاني:

الضمان الاجتماعي هو مرفق عام تتولاه الدولة وهي قد تتولاه وحدها أو بالتعاون مع غيرها من الهيئات الخاصة وتدخل الدولة هو الذي يطفئ على الضمان في التدهور الاجتماعي صفته الاجتماعية ويتميز عن غيره من الصور المعاونة والإغاثة فنرى النظام يتقارب بتشريع رسمي تضمن الدولة تنفيذه وغالبا ما تساهم في نفقاته ومن هذا كان

[1]- حسين عبد اللطيف حمدان الضمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته، دراسة تحليلية شاملة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 44.

[2]–زرارة الواسعة المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية ،رسالة دكتورة في القانون ،كلية الحقوق ،جامعة منثوري قسنطينة،الجزائر ،ص08

الضمان الاجتماعي نظاما إجباريا في الغالب الأحيان ولا يقتصر على فئة بذاتها تخصص له أبواب عامة من الميزانية العامة ويطلق عليها الميزانية الاجتماعية.

ثالثا أما من وجهه نظر القانون فإنه يعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم لحماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية التي من شأنها إذا ما حلت بهم أن تمنعهم كليا أو جزئيا من ممارسة نشاط مهني والحصول على موارد رزق أو إن تزيد من أعبائه العائلية وتخفيف من مستواهم المعيشي وذلك بالوسائل التي تحددها وعلى نحو يضمن لهؤلاء الأفراد الحد الأدنى لضمان الاجتماعي هو تعبير شامل تعني كل أنواع الحمايةالاجتماعية التي تقدم للمواطنين سواء عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات الاجتماعية أو غيرها في صندوق خدمات والرعايا، التي تكفل رفاهيةالمواطنين وأمنهم وعلى الأخص بالنسبة للأطفال وكبار السن والمعوقين، وغير ذلك من الجهود التي تبذلها الدولة في الحقل الاجتماعي أو بصبغة أخرى هو مجموعة مكانيزمات قانونية وتدخلات إنسانية لضمان تغطية الأخطار الاجتماعية التي يتعرض إليها الفرد في حياته أما التأمينات الاجتماعية فتعتبر أحد وسائل الضمان الاجتماعي في مجال تحقيق كل من الحماية والأمن الاجتماعيين وهي تقتصر على تلك النظم التي تستهدف تغطية الخطر الاجتماعي المعين في مقابل تجميع الاشتراكات، يؤديها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ثمة إعادة توزيع هذه الاشتراكات على من يتحقق بالنسبة لهم وقوع الخطر المؤمن منه ومن ثمة فإذا ما تحملت الدولة في نطاق معين عبء المزايا دون مقابل من اشتراكات انتفى عن النظام صفة التأمين وأصبح نظام للضمان الاجتماعي وقد يستخدم مصطلح الضمان الاجتماعي في بعض الدول محل مصطلح التأمين الاجتماعي أو العكس مما يحدث الخلط في أذهان البعض أحيانا، أما التأمينات الاجتماعية فهي محصورة في فئة محددة وهي فئة العمال .

و هكذا كون الفرق بين الضمان الاجتماعي و التأمينات الاجتماعية هو الفرق بين الوسيلة والهدف[1].

الإطار المفاهيمي لنشاط قطاع التأمينات الاجتماعية:

يعرف الضمان الاجتماعي في معناه القانوني بأنه: مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية التي من شأنها إذا ما حلت بهم أن تمنعهم كليا أو جزئيا من ممارسة النشاط المهني و الحصول على مورد رزقهم أو أن تزيد من أعبائهم العائلية، وتخفض من مستواهم المعيشي، و ذلك بالوسائل التي تحددها، وعلى نحو يضمن لهؤلاء الأفراد الحد الأدنى من المعيشة اللائق. يعتبر الضمان الاجتماعي وسيلة من وسائل السياسة الاجتماعية للدولة، ويشمل وسيلتين إحداهما:

1- سامية مباركي، أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS على توازنه المالي. دراسة حالة وكالة ميلة2012 –2000،مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2015–2014.

المساعدات الاجتماعية حيث تقدم هذه المساعدات للأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمين الاجتماعي.

– التأمينات الاجتماعية حيث تقوم الدولة بفرض هذه التأمينات على القادرين على دفع هذه الأقساط للتأمين، ويغطي هذا التأمين عددا من المخاطر أبرزها الشيخوخة، والعجز والوفاة، والترمل واليتم، والبطالة، وإصابات العمل، والأمراض التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمل.

التأمين الاجتماعي تعتبر التأمينات الاجتماعية من أهم النظم التي تعالج الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان طوال حياته، وأفراد أسرته بعد وفاته، وتعرف على أنها : كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للفئات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها كأخطار المرض أو حوادث العمل العجز أو الوفاة المبكرة، البطالة، أو وصولهم من الشيخوخة، كما تعرف على أنها شكل من أشكال التأمين الحكومي ينظمه قانون الضمان الاجتماعي للدولة، و هو إلزامي لأصحاب الأعمال والعمال وفق نسب وقواعد محدد[1]

الفرع الثاني: وضعية الضمان الاجتماعي قبل وبعد الاستقلال:

أولا: تاريخ الضمان الاجتماعي قبل الاستقلال

بصفته مؤسسة، كان الضمان الاجتماعي في صلب انشغالات جميع الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، ويتميز تاريخ الضمان الاجتماعي خلال الاحتلال بغياب المساواة والعدل الواضح تجاه الشعب الجزائري.

إن العلاقة العدائية بين العامل الجزائري وصاحب العمل المستعمر كانت معقدة بالجزائر لأن العمال الجزائريين كان عليهم الوقوف في وجه أصحاب العمل في إطار نضالهم لانتزاع أولى القوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي بعد مرور مدة طويلة على اعتمادها في سنة 1945 بفرنسا. هذه العدائية بين العمال والمستعمر وأرباب العمل القائمة على خلفية الكفاح من أجل الحرية والاستقلال هي التي ميزت تاريخ الضمان الاجتماعي وهذا ما يفسر أن العمال الجزائريين لم يتمكنوا من الاستفادة من نفس المزايا التي يستفيد منها الفرنسيون.

وترتب عن التحركات الجديدة للعمال وعلى وجه الخصوص خلال الفترة الممتدة ما بين 1947 و1949 إصدار الأمر المؤرخ في يونيو 1949 الذي مكن الجزائر من الاستفادة من نظام للضمان الاجتماعي والتقاعد بالنسبة

[1]- مصطفى محمد الجمال الوجيز في التأمينات الاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 1962، ص 35. نعيمة زيرمي، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر و التطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير – تجارب الدول – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير 03-04 ديسمبر 2012 2 ص

للنظام العام والذي لم يسري مفعوله إلا سنة 1950 بالنسبة للتأمينات الاجتماعية وسنة 1957 بالنسبة للشيخوخة.

وبفضل النضالات المتواصلة للعمال الجزائريين، تم افتكاك حقوق جديدة سنة 1949 من خلال إدراج المنح العائلية. لكن خلافا لأحكام قانون الأسرة الفرنسي، فقد كان هذا الإجراء تعسفيا وقام باستبعاد أجراء القطاع الفلاحي، مما أنجر عنه حرمان للأغلبية الساحقة للشعب الجزائري من هذه الاداءات وذلك لتمركز اليد العاملة الجزائرية بالقطاع الفلاحي، ولم يستفد عمال القطاع الفلاحي من المنح العائلية إلا في سنة 1956.

لقد تأكدت الإدارة الاستعمارية من خلال المطالب الاجتماعية للعمال الجزائريين، من أن هذه المطالب تحمل طابع سياسي قائم على النضال من أجل افتكاك الحرية واستقلال البلاد.

وقد عمد أرباب العمل الفرنسيون والإدارة الاستعمارية إلى إرجاء تطبيق قوانين الضمان الاجتماعي بالجزائر التي تم التصويت عليها بفرنسا سنة 1945، إلى سنة 1949، علاوة على ذلك، تم تعديل مضمون هذه القوانين بالنسبة للجزائر، قصد تقييد نطاقها.

ويجدر التذكير ببعض الخصائص ذات الطابع التمييزي تجاه العمال الجزائريين التي ميزت تطبيق الأمر الصادر سنة 1949 منها: [1]

- ✓ مركزة السلطات صاحبة القرار مع نظام بيروقراطي معقد.
- ✓ الشك في كل طالب حق من أصل جزائري وكذا الرقابات المتعددة والمهينة، الزامية إلى جعل المؤمن لهم اجتماعيا يتراجعون عن مطالبة حقوقهم.
- ✓ تعقيد التشريع والشروط المفروضة لتخويل الحق التي لا تأخذ بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بالحالات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وبالرغم من التقييد، فقد اصطدمت القوانين بتردد ومعارضة المستعمر أو أرباب العمل فيما يخص تطبيقها، لاسيما تجاه الجزائريين في حين أنه يتم منح مزايا خاصة في مجال الضمان الاجتماعي للقطاعات الحساسة والضرورية للمؤسسة الاستعمارية.

كان رب العمل المستعمر يقوم بتفضيل القطاعات الأساسية للقوة الاستعمارية، بغرض ضمان استقرار للمستخدمين الضروريين لسير الاقتصاد الاستعماري، وهذا ما يفسر المسار الذي انتهجه الضمان الاجتماعي بالجزائر.

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS ، بتاريخ 2024/04/25 بتوقيت 21.33 ، http://www.cnas.dz/

وقد مس الضمان الاجتماعي بالدرجة الأولى الوظيف العمومي وقطاعات بعض المصالح كالكهرباء والغاز، السكك الحديدية والمناجم والبنوك والتأمينات علاوة عن بعض مصالح لقد تم انتهاك المبادئ الأساسية للضمان الاجتماعي والتضامن بين المشتركين لمختلف قطاعات النشاط ووحدة نظام التنظيم.

ومن خلال هذه اللمحة التاريخية للضمان الاجتماعي ببلادنا، نسجل فارقا بالغ الأهمية في درجات التطور ووتيرة التقدم وكذا الأهداف المسندة لمختلف أنظمة الحماية الاجتماعية التي وضعت من قبل القوة الاستعمارية.

تم إدراج الأنظمة مع مراعاة مصالح المستعمر، مع وضع شروط صارمة للاستفادة منها، مما دعم عوامل إقصاء الجزائريين من الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

عرف إنشاء وتطوير الضمان الاجتماعي بالجزائر ضغوطات نتجت عن الوضعية السياسية والتي ميزها الاضطهاد المزدوج من سيطرة استعمارية واستغلال ذو طابع رعوي.

ويضاف لذلك تحايل المستخدمين، الذين يستعملون في الغالب يدا عاملة جزائرية دون التصريح بها ولم يكن لهؤلاء العمال إلا الوضوح إلى هذه الشروط، بسبب البطالة الهيكلية، التي كانت سائدة آنذاك.

في النهاية، فإن الحماية الاجتماعية لم تمس سوى فئات محددة من السكان الجزائريين.

ثانيا: وضعية الضمان الاجتماعي بعد الاستقلال

لقد تعرض الضمان الاجتماعي لخسائر كبيرة غداة الاستقلال، على غرار كل قطاعات النشاط، تعرضت جميع هيئات الضمان الاجتماعية لهجمات إجرامية ارتكبها المستعمر قبل رحيله، حيث تم تدمير زهاء 80% منها، بصفة جزئية أو كلية مما أدى إلى حرق الأرشيف وملفات المؤمن لهم اجتماعيا، لقد تدهورت الوضعية المالية لهيئات الضمان الاجتماعي بسبب نهب الأموال. [1]

إن القرار الجماعي لأغلبية موظفي الضمان الاجتماعي ترك إدارة منهكة وبدون تأطير في بعض الحالات. وبفضل تجنيد العمال الجزائريين والدعم القوي للسلطات السياسية الجزائرية، تم إنعاش هيئات الضمان الاجتماعي في ظرف قياسي، كما تمت إعادة تكوين الملفات وإعادة دفع الأداءات لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا، وعليه، وابتداء من سنة 1962 تم تنصيب على رأس كل هيئة للضمان الاجتماعي مجالس إدارية ولجان مؤقتة من أجل ضمان تسيير أفضل للتأطير لهذه الهيئات.

تطور منظومة الضمان الاجتماعي من 1962 إلى غاية 1983:

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS ، مرجع سابق ذكره

يبين تحليل النظام الجزائري للضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1983، تطورا تدريجيا وملحوظا، سواء على الصعيد القانوني أو التنظيمي.

كان نظام الضمان الاجتماعي المعروف بتعدد الأنظمة (11 نظام للضمان الاجتماعي) يمنح امتيازات متباينة ومهيكلة على الصعيد الإداري من خلال 20 هيئة مكلفة بتسيير النظام العام للقطاع غير الفلاحي (صناديق النظام الخاص29) صندوقا للنظام الفلاحي و13 صندوقا للمساعدة المنجمية.

مركز ميكانوقراطي لصندوق الضمان الاجتماعي:

دفع هذا التنظيم وطريقة سير منظومة الضمان الاجتماعي السلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير من شأنها إعادة هيكلة المنظومة وتحسين الامتيازات الممنوحة للمؤمن لهم اجتماعيا وتوسيع نطاق تطبيق الضمان الاجتماعي، ولاسيما لفائدة فئة الأشخاص المعوزين الذين تم إقصاؤهم من بعض الامتيازات.

ظهرت إرادة إعادة هيكلة المنظومة ابتداء من سنة 1963، مما قاد إلى تبني سلسلة من الإجراءات، التي كانت موجودة قبل إصلاحات منظومة الضمان الاجتماعي لسنة 1983. ويتعلق الأمر بضم الصناديق القديمة للنظام العام ودمجها في ثلاثة صناديق كبرى جهوية في سنة 1963: وهي صندوق التأمينات الاجتماعية لناحية قسنطينة وصندوق التأمينات الاجتماعية لناحية وهران وصندوق التأمينات الاجتماعية لناحية الجزائر.

أرشيف الصندوق الجزائري للتأمين على الشيخوخة (1970):

حيث تم استكمال هذا الإجراء عن طريق إعادة تنظيم الصندوق التنسيقي، ثم إنشاء في سنة 1964 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي خلف الصندوق التنسيقي القديم، حيث كانت هذه الهيئة تتكفل على وجه الخصوص بتعويض تكاليف أعباء الأداءات والقيام ببعض النشاطات لحساب صناديق الضمان الاجتماعي وترقية النشاط الاجتماعي والصحي العائلي.[1]

وخلال نفس الفترة، فإن هياكل أنظمة التقاعد عرفت بدورها تحولات كبيرة وتم حل كل الأنظمة للتقاعد التكميلي. كما تم إنشاء نظام وحيد أسندت مهمة تسييره إلى الصندوق الجزائري للتأمين على الشيخوخة. غير أن هذا النظام لم يكتسي طابعا إجباريا.

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS ، مرجع سابق ذكره

كما عرف قطاع التقاعد لغير الأجراء تحولات عميقة. تم دمج الصناديق الجهوية الثلاثة في صندوق واحد الذي كان يسير تقاعد هذه الفئة من المواطنين.

وتم أيضا تحويل نظام قطاع المناجم. حيث تم إلحاق كل صناديق الإنقاذ المنجمي بصندوق الضمان الاجتماعي للمناجم في سياق حركة التوحيد التي تم الشروع فيها في سنة 1970، وفي سنة 1970، تم إصدار نص هام ويتعلق الأمر بالمرسوم المؤرخ في 1970/08/01 والذي جاءت أحكامه لتكييف سير النظام العام والذي نص ولأول مرة على منع المطلق المساس بموارد الضمان الاجتماعي وعدم إمكانية حجزها.

وعليه، تمت إعادة تنظيم وإدماج أنظمة الصناديق السابقة للتضامن وتلك المتعلقة بالطلبة الذين كانوا تابعين لصندوق الضمان الاجتماعي للموظفين ضمن صناديق النظام العام.

وعلى أساس هذا النص، وخلال شهر يوليو سنة 1972، تم تنصيب مجالس لتسيير الصناديق الثلاثة.

وفي شهر يناير 1974، صدر أمر ينص على توحيد وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و الشؤون الاجتماعية على جميع أنظمة الضمان الاجتماعي.

ينص نفس الأمر على إنشاء لجنة وطنية لإعادة إصلاح الضمان الاجتماعي مكلفة باقتراح على وزير العمل والشؤون الاجتماعية إجراءات إعادة إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي.

وخلال سنة 1977، أطلقت عملية اللامركزية والتي تمثلت في إنشاء هيئة للضمان الاجتماعي على مستوى كل ولاية.

لقد ترتب عن إشكالية الضمان الاجتماعي في فترة ما بعد الاستقلال، والمطروحة ابتداء من سنوات السبعينات إجراء إصلاح عام للضمان الاجتماعي قامت به السلطات العمومية بالاشتراك مع الممثلين النقابيين.

وارتكز إصلاح الضمان الاجتماعي على: [1]

- ✓ توحيد الهياكل.
- ✓ توحيد الامتيازات.
- ✓ توسيع فئات المستفيدين.

وكانت هذه المبادئ تهدف إلى إعطاء لمنظومة الضمان الاجتماعي مهمتها التاريخية المتمثلة في منظومة قوية للحماية ضد قسوة الحياة.

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS ، مرجع سابق ذكره

لم تكن التعديلات الهيكلية التي أدخلت على مستوى أداءات الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق المستفيدين منها، كافية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال الفترة 1970-1980.

وهكذا، كانت التدابير الواردة ضمن مشروع إصلاحات المنظومة، ترمي إلى إجراء التصحيحات اللازمة في رفع بعض الأداءات التي كانت تشكل في بعض الأحيان المورد الوحيد للعامل وذوي حقوقه مع التحضير لتطويرها من حيث التنظيم وتوحيد النظم وعصرنة الإدارة.

إصلاح المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي خلال سنة 1983:

خلال شهر فبراير سنة 1975، تم إنشاء لجنة وطنية لإصلاح الضمان الاجتماعي، عكفت هذه اللجنة التي كانت مشكلة من ممثلي المؤسسات المعنية وكذا الممثلين النقابيين، خلال سنتين، على دراسة كل الجوانب المتعلقة بهذا الإصلاح.

وكنتيجة لهذه الأشغال، تم إعداد مجموعة من النصوص الجديدة تسير جميع فروع الضمان الاجتماعي والتي يستجيب محتواها أساسا لانشغالات المستفيدين والسياسات العامة.
وعليه، فإن قوانين الضمان الاجتماعي لسنة 1983 تشكل نتيجة منطقية لمشروع إصلاح الضمان الاجتماعي.
لقد سمحت هذه النصوص بتكريس المبادئ الأساسية لمنظومة الضمان الاجتماعي وهي:

- ✓ التضامن.
- ✓ توحيد المزايا.
- ✓ ووحدة تمويلها وتسييرها.

تمت مرافقة إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي، من حيث التسيير والسير، بتطبيق الاستقلالية المالية للمنظومة وكذا بالمشاركة المباشرة للعمال في تسييرها.ومن جهة أخرى، سمحت هذه النصوص بضمان توازنا ماليا أمثلا وبإمكانية توسيع حر وديمقراطي لمنظومة الضمان الاجتماعي مراعاة للاحتياجات والتطور الاجتماعي.

وعليه، فإن قوانين سنة 1983 والمتمثلة في:[1]

- ✓ القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- ✓ القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد.
- ✓ القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- ✓ القانون رقم 83-14 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق التزامات الخاضعين في مجال الضمان الاجتماعي.

[1] موقع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS ، مرجع سابق ذكره

✓ القانون رقم 83-15 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

استكملت العملية التي شرع فيها ابتداء من استعادة البلاد لسيادتها كما جعلت من الضمان الاجتماعي عاملا للتطور الاجتماعي وأداة مميزة لسياسة التضامن الوطني.

إنجازات الفترة الممتدة من 1983-1999:

خلال هذه الفترة كان يتميز نظام الضمان الاجتماعي بما يلي:

- ✓ توحيد أنظمة تقوم على مبادئ التضامن والتوزيع.
- ✓ الانتساب الإجباري لكل العمال الأجراء وغير الأجراء، والمشبهين بالأجراء وكذا فئات الأشخاص المسماة بالفئات الخاصة من المؤمن لهم اجتماعيا.
- ✓ توحيد القواعد المتعلقة بحقوق وواجبات المستفيدين.
- ✓ توحيد التمويل.

الفرع الثالث: الأشخاص المعنيين بالتغطية الاجتماعية

تحتوي منظومة الضمان الاجتماعي الجزائرية على أسس مهنية، لكن ومع تعاقب السنوات، تم توسيع المنظومة، ليمس الأغلبية الساحقة من السكان. وهكذا تستفيد فئات عديدة من الأشخاص الذين لا يمارسون أي نشاط مأجور من حماية الضمان الاجتماعي ويتمتعون بالتالي بصفة المؤمن لهم اجتماعيا.

ويعد التصريح بكل العمال إجباريا، دون أي استثناء، ما عدا الحالات المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية أو الدولية للضمان الاجتماعي والمصادق عليها من قبل الجزائر[1].

الفرع الرابع: مهام وهيكل الضمان الاجتماعي

أولا: مهام الضمان الاجتماعي:تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائري الى تحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكافة فئات المجتمع، وتوفير الأمن والأمان لأفراده، وتتمثل نشاطات هذه المؤسسات في:

[1]- بوحنية، ق. عزيز، م ط.(6106). التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالجزائر: الإطار التنظيمي ومعيقاته. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد السابع. جوان ،2012 ص.

أ) التأمين على الأخطار الاجتماعية :

يغطي نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر المخاطر التالية: المرض، وا لعجز، والأمومة، والوفاة، والشيخوخة، وحوادث العمل، والأمراض المهنية، عندما تتعهد مؤسسات الضمان الاجتماعي بدفع تعويض عيني يجب أن يغطي المصاريف الطبية للمؤمن عليه، وتعويضات نقدية، للمؤمن عليه الذي اضطر إلى التوقف عن العمل بسبب أو لأخر.

تقديم مساعدات اجتماعية للأشخاص وتتخذ هذه المساعدة شكل منح امتيازات للمؤمن عليهم اجتماعيا ، عندما لا يستوفون الشروط التي تسمح لهم بالاستفادة من المزايا، أو عندما يكون لديهم دخل محدود، وكذلك مساعدة الأسر العاملة في مختلف القطاعات ، بما فيها ذلك موظفي الخدمة المدنية ، المتمثلة في العلاوات العائلية ، والعلاوات المدرسية بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة ، بالإضافة إلى المساعدة المالية المباشرة لكبار السن والمعوقين. وتشمل هذه المساعدة أيضا معونة غذائية للأسر الفقيرة ومنح أدوات مدرسية للأطفال

ب) المساهمة في التنمية السياسةالوقائية من حوادث العمل والأمراض المهنية:

يقوم صندوق الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية بحصر ودراسة وتحليل المخاطر المهنية، من خلال القيام بزيارات تفقدية لمجالات العمل وفتح تحقيق في ظروف العمل وإدارة الأمراض، وذلك لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة للحد منها. و تطوير وتحديث التشريعات و السياسات المتعلقة بالسلامة و الصحة المهنية ،بما يتماشى مع المعايير الدولية .

الإضافة إلى ما تقوم به هيئة الوقاية من حوادث العمل في قطاع البناء والأشغال العامة والري، حيث تهتم بالمخاطر المهنية في قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

ت) إبرام الاتفاقيات :

تتعهد مؤسسات الضمان الاجتماعي بالدخول في اتفاقيات مع المؤسسات التي تسدد مدفوعات عينية، مثل العيادات والصيدليات المرخصة، وكذلك مع بعض الأطباء المتخصصين من أجل توفير فرص العلاج واحتياجات الأشخاص المؤمن عليهم اجتماعي من الخدمات الناتجة عن هذه الاتفاقية [1]

- ✓ توفري الأدوية الصحية.
- ✓ الإشراف على التداوي بالمياه المعدنية في الخدمات الخاصة لهذا العالج.
- ✓ توفر الأجهزة المختلفة للمعاقين حركيا كالكراسي المتحركة والأعضاء الاصطناعية مجانا لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ التكفل بمصاريف التنقل للمريض.

[1] بوحنية، ق. عزيز، التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالجزائر: الإطار التنظيمي ومعيقاته، مرجع سبق ذكره

- ✓ التكفل بمصاريف الإقامة بالمستشفيات.
- ✓ التكفل مصاريف الجراحة.
- ✓ الإشراف على إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء، وإعادة التأهيل المهني.

ث) تحفيز المستخدمين على التشغيل:

قام الصندوق الوطني للعمال الأجراء بإعداد برمجة خاصة و المتمثلة في خلية التدابير التشجيعية، و التي تهدف إلى تحفيز أصحاب العمل على تشغيل الشباب البطال، من خلال منح امتيازات تتمثل في التخفيض من نسبة اشتراكات المستخدمين بنسبة ،90% حيث تصبح حصة المستخدم 3.5% و حصة العامل،9% ، أي النسبة الإجمالية 12.5% ، وفق شروط محددة في الفانون 21-06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006و يتم تغطية الفارق من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الخزينة العمومية حسب ما تنص عليه المادة 102 من القانون 01-09- المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

ج) تسير معاشات التقاعد :

يدير الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية للموظفين والمستحقين، عن الدخل الذي استفاد منه بالإضافة إلى بدائل زيادة للزوج المكفول، وتدار معاشاتهم التقاعدية من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعاملين في حسابهم الخاص

ح) تسيير العطل المدفوعة والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية :

ويغطي الصندوق الوطني الإجازة مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العامة والري، من خلال تعويض العاملين في قطاعي البناء والأشغال العامة والري عن العطل الناتجة عن سوء الأحوال الجوية، من خلال إنشاء صندوق احتياطي لضمان دفع التعويض في أي حال

خ) تكفل البطالين:

يهدف الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة إلى خفض معدلات البطالة وتلبية احتياجات المتعطلين من خلال تعويض الموظف الذي فقد و ضيفته قصرا بإرسال إجراءات احترازية لتكثيف فرص عودته إلى العمل من خلال تدريبه لاكتساب المهارات تحسين وظيفته أو مستواهم، أو دعمهم في البحث عن وظيفة أخرى، بالإضافة إلى إمكانية المساهمة في تمويل إنشاء أنشطة من قبل العاطلين عن العمل، إما بحصص من قروض إضافية للمستفيدين

من القروض الصغيرة، أو مع المساهمة في إنشاء قروض خاصة مع المؤسسات المالية المخصصة للمرشحين العاطلين عن العمل للاستفادة من التأمين الذاتي ضد البطالة، الذين تتراوح أعمارهم بني 35 أو50

د) تدعيم بناء السكنات الاجتماعية :

يقدم صندوق معادلة الخدمات الاجتماعية مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد للعاملين والمتقاعدين الذين يرغبون في الحصول على مساكن اجتماعية أو ترويجية، أو لدعم البناء الريفي[1] .قانون يتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل

ذ) ممارسة العمل الصحي الاجتماعي:

تتمثل الأعمال الصحية والاجتماعية التي تقدمها مؤسسات الضمان الاجتماعي لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم الأشكال التالية[1] :

✓التشخيص والعلاج المتخصص

✓الكشف المبكر

✓التزويد بالأدوية؛

✓إعادة التأهيل الوظيفي وإعادة التربية المهنية لضحايا حوادث العمل وكذا الأشخاص الذين يعانون من نقص جسماني مؤمن عليهم.

✓العمل الاجتماعي والمساعدة في المنزل تجاه المتقاعدين.

✓العمل الاجتماعي تجاه الطفولة الأشخاص المسنين .

لذلك نستنتج أن نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر هو نظام اجتماعي تكافلي يسعى الى توفري ظروف الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، لتحقيق الأمن والاستقرار، يدفع المشترك مبالغ صغيرة ويحصل على مزايا متعددة من خلال إعادة توزيع الدخل بين أعضاء الشركة مما يعمل على تماسكها واستقرارها.

ثانيا: هيكل منظومة الضمان الاجتماعي:

[1]- قانون يتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل

المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 69-05 مؤرخ في 06 فبراير 2005 يحدد أشكال الأعمال الصحية والاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي [1]

وتتكون منظومة الضمان الاجتماعي من أربع (04) صناديق وطنية التي تتمتع بصفة مؤسسة عمومية ذات التسيير الخاص وهي:

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:

ويختص بالعمال الأجراء في مجال التأمينات الاجتماعية، وحوادث العمل والأمراض المهنية والمنح العائلية.

ويتولى كذلك تحصيل الاشتراكات لحساب هيئات الضمان الاجتماعي لنظام الخاص بالعمال الأجراء.

- الصندوق الوطني للتقاعد: ويسير تقاعد العمال الأجراء والتقاعد المسبق.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء: ويسير الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: ويسير أداءات التأمين عن البطالة.

التنظيم الإقليمي للصناديق : وتتفرع الصناديق إلى (وكالات ومراكز وفروع وأحيانا إلى شبابيك متخصصة) مع تواجد على المستوى الجهوي والولائي بصفة إلزامية، وعلى مستوى الدوائر و البلديات وحتى على مستوى المؤسسات أحيانا.

أجهزة تسيير صناديق الضمان الاجتماعي: تم تزويد الصناديق بأجهزة مداولة (المجالس الإدارية) وأجهزة تنفيذية (المدير العام والعون المكلف بالعمليات المالية).

[1] الجريدة الرسمية القانون 92/ 07رقم 44 لسنة 2009

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي

النظام المحاسبي المالي هو عبارة على نسق متكامل من الموارد البشرية والمالية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنظمة بقصد خدمة أطراف الداخلية والخارجية[1].

وقبل التطرق لذلك نتعرف على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

موضوعة تحت الوصاية الإدارية للوزير المكلف بالتشغيل و العمل و الضمان الاجتماعي وهذا نظام متعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وكذلك سياسة البلاد يقوم بتقديم خدمات للمواطنين والمؤسسات

غرضها تحقيق الأمن والطمأنينة للفرد مما ينتج عن حوادث وأخطار التي تحدث للأشخاص سواء داخل العمل أو خارجه، وذلك من خلال دفع اشتراكات إلى خزينة الصندوق من طرف أرباب العمل أو عن طريق الخصم من الراتب الشهري مباشر حسب المادة 11 من القانون 06/09 الذي ينص على إجبارية تأمين العامل ضد الأخطار.

النظام المالي والمحاسبي لصناديق الضمان الاجتماعي الجزائري : يتكلف بإنجاز العمليات المالية و المحاسبية لهيئات الضمان الاجتماعي الآمر بالصرف الممثل في المدير العام، والمحاسب العمومي، الذي يسمى في النص القانوني المنظم لصناديق الضمان الاجتماعي 92/07 بالعون المكلف بالعمليات المالية، وتطبق هذه الهيئات في تسييرها المالي بعض قواعد المحاسبة العمومية دون أي سند قانوني، وفي نفس الوقت تطبق الكثير من القواعد الأخرى التي تختلف عن قواعد المحاسبة العمومية، وما يمكن استنتاجه هو أن التسيير المالي لهذه الصناديق مشبع بالتسيير الخاص، كما هو موضح فيمايلي:

[1]- لعشيبي أسامة، داري حنان، التنظيم المحاسبي و الجبائي، مذكرة ماستر، تخصص نقود و مؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010 ص33.

بالنسبة لتطبيق قواعد المحاسبة العمومية فتتمثل في :

يرتكزالتسيير المالي للهيئات على مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي، و هذا ما نصت عليه المادة 44 من المرسوم 92/07 التي تحدد صلاحيات المدير العام (الآمر بالصرف)، و المادة 49 من نفس المرسوم التي تحدد مهام العون المكلف بالعمليات المالية (المحاسب العمومي)، و المادة 50 التي تنص على ضرورة الفصل بين مهام هذين العونين .بالإضافة إلى إعداد الميزانيات التقديرية في إطار الميزانية السنوية للدولة، كما تنص عليها المادة 59 من القانون ،07-92 حيث تلتزم مؤسسات الضمان الاجتماعي بإعداد نوعين من الميزانيات كل سنة، هما ميزانية التسيير و ميزانية الاستثمار، بالإضافة إلى بيانات تقديرية للإيرادات و النفقات، و هذا لأن هذه المؤسسات تقوم بتغطية العاجز الظاهر في نتيجتها المحاسبية بإعانات الدولة[1].

بالنسبة إلى مخالفة قواعد المحاسبة العمومية فتتمثل في: المحاسب العمومي (بالنسبة للمؤسسات العمومية) يعين بقرار من الوزير المكلف بالمالية، أما العون المكلف بالعمليات المالية فإنه يعين من طرف الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي باقتراح من المدير العام و مجلس الإدارة[2]، وهذا يعني أن هذا العون لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة (حسب المادة 46 من قانون (21/90، كما أنه لا يتمتع بالاستقلالية لأنه تابع سلميا لسلطة المدير العام و مجلس الإدارة، و بالتالي فإن مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي تتقلص بحيث يصبح العون المكلف بالعمليات المالية مجرد عون صندوق.

تنص المواد 56 و 57 و 58 من القانون 07-92 على أن محاسبة صناديق الضمان الاجتماعي تسمك حسب الأشكال التجارية طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بهما، حيث تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي القواعد المتعلقة بمحاسبة وبتقرير وضعها من حيث الأصول و الخصوم، و بصفة عامة بالتنظيم المالي للصناديق.

إذن وحسب هذا القانون فإن صناديق الضمان الاجتماعي تطبق المحاسبة التجارية لمعالجة نشاطاتها التي كانت قبل سنة 2010 تخضع لقواعد المخطط المحاسبي الوطنيPCN ، والذي ألغي بموجب أحكام القانون -11 07الصادر في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث سماه بالمحاسبة المالية و عرفه كمايلي:

[1]بن سعدة كريمة، تسييرصناديق الضمان الاجتماعي، مذكرة ماجستير تخصص تسييرالمالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2010/2011 ص94.

[2]المادة 47 من القانون 07/92.

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومـــات المالية بسمح بتخزين معطياتها القاعدية العددية، وتصنيفهـــا وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعيـــة المالية و ممتلكـــات الكيان ونجاعته وضعية خزينته في نهاية السنة المالية."

يعتبر النظام المحاسبي من بين الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع، و تشغيل، وتقريرالبيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها و بإشرافها، و يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل، وتلخيص، وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة وتقديمها إلى الجهات المهتمة بأعمال المؤسسة[1].

الفرع الثاني : خصائص النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي

يتميز النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي بخصائص متعددة منها[2]:

تعتمد مصادر التمويل في قطاع الضمان الاجتماعي على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر التحويل الداخلية.

يتمثل المنتج النهائي لقطاع الضمان الاجتماعي في تقديم الخدمة وليس السلعة.

لا يمكن للقطاع تحديد مقدار أرباحه أو خسارته بدقة كافية في ختام السنة المالية.

يتمتع قطاع الضمان الاجتماعي بالثقة المالية العالية لأنه يقدم خدمة أجلة بدون ضمان أو رهن حاضر.

الفرع الثالث: وظائف النظام المحاسبي في قطاع الضمان الاجتماعي

يتميز النظام المحاسبي في قطاع الضمان الاجتماعي بوظائف هي[3].

جمع البيانات: تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية ومثال ذلك استلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها، وفي هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان إلى آخر.

[1]طيايبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوت الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف -1-، الجزائر 2014/2013 ص48.

[2]أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، جامعة الزفازيق، الدار الجامعية، 2003، ص18-20.

[3]لعشيبي أسامة، داري حنان، مرجع سابق، ص17.

معالجة البيانات: تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها ،لتحويل المدخلات إلى منتج نهائي والذي يتمثل في المعلومات، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنين تبعا لأنواع التأمين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات الى معلومات، ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة نهائية.

إنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات.

الفرع الرابع:مدونة الحسابات في قطاع الضمان الاجتماعي

تعتبر مدونة الحسابات المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي لاشتمالها على ترجمة للمدخلات والمخرجات في المعاملات المالية التي يشملها هذا النظام، وكما أشرنا سابقا فإن مدونة الحسابات الخاصة بمؤسسات الضمان الاجتماعي تمسك حسب قواعد النظام المحاسبي المالي، إلا أن طبيعة نشاط مؤسسات الضمان الاجتماعي تتطلب إحداث تغييرات في تبويب وتصنيف هذه الحسابات بما يتناسب مع أنشطتها.

وفيما يلي سنقدم عرضا مختصرا لحسابات مؤسسات الضمان الاجتماعي:

المجموعة الأولى :حسابات رؤوس الأموال
10-رأس المال والاحتياطات وما يماثلها
11-الترحيل من جديد
12-نتيجة الدورة
13- النواتج والأعباء المؤجلة-خسائر داخل الاستغلال
14-المتاح
15- مؤونة الأعباء-الخصوم الغير الجارية
16- القروض والديون المماثلة
17- الديون المرتبطة بالمساهمات
18- حسابات ارتباطات بدين المؤسسات والشركات بالمساهمات
19- المتاح

والثانية والثالثة: هي نفسها حسابات النظام المحاسبي المالي.

المجموعة الثانية: حسابات التثبيتات[1]
20–التثبيتات المعنوية.
21–التثبيتات العينية.
22–التثبيتات في شكل امتياز.
23–تثبيتات قيد الانجاز.
24– .متاح
25– .متاح
26–المساهمات و الديون الدائنة الملحقة بمساهمات.
27–التثبيتات المالية الأخرى.
28–اهتلاك التثبيتات.
29–خسائر القيمة عن التثبيتات.

المجموعة الثالثة [2]
30–مخزونات البضائع.
31–مواد أولية ولوازم.
32–التموينات الأخرى.
33–سلع قيد الإنتاج.
34–خدمات قيد الإنتاج.
35–مخزونات المنتجات.
36–المخزونات المتأتية من التثبيتات.

[1] -عبد الرحمان عطية ،محاسبة معمقة،دار النشر حبلطي،الجزائر ،ط1،2011،ص 12

[2] -عبد الحميد بوبكر ،محاسبة عامة،بارتيديسيون،الجزائر،2011،ص 18

37-المخزونات في الخارج.

38-المشتريات المخزنة.

39-خسائر القيمة عن المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.

المجموعة الرابعة : حسابات الغير، و تضم الحسابات التالية: الحسابات (401 و 404) نفس حسابات النظام المحاسبي الماليلم تتغير.

ح/406 الديون الناشئة عن المصاريف الطبية الخاصة بالمؤمنين فحوصات طبية، أدوية، تصفية كلى، حمامات معدنية

ح/412 المؤمنون اشتراكات التأمين.

ح / 419 اشتراكات في انتظار التقييد.

ح/ 443 وتقسيماته منح و تعويضات خاصة مسترجعة.

ح/ منح عائلية.

ح/ اشتراكات التعاضديات الاجتماعية.

ح /التقاعد التكميلي لأصحاب المعاشات الصغيرة.

ح/45 وتقسيماته ديون صناديق الضمان الاجتماعي CNAC CNR،FNPOS.

ح/ 46 وتقسيماته، تعويضات للدفع.

ح/ 49 خسارة القيمة الحسابات الغير[1].

[1] -عبد الرحمان عطية،مرجع سبق ذكره،ص11- 172

المجموعة الرابعة
40-الموردون والحسابات الملحقة
41-الزبائن والحسابات الملحقة
42-المستخدمين والحسابات الملحقة
43-الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة
44-الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية
45-المجتمع والشركاء
46-مختلف الدائمين ومختلف المدينين
47-الحسابات الانتقالية والانتظارية
48-الأعباء والمنتجات المعاينة
49-خسائر القيمة عن حساب الغير

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية و هي نفسها في حسابات النظام المحاسبي المالي.

المجموعة الخامسة
50-القيم المنقولة للتوظيف
51-البنوك والمؤسسات المالية و ما يماثلها.
52-الأدوات المالية المشتقة
53-الصندوق.
54-وكالات التسبيقات والاعتمادات.
55-متاح
56-متاح
57-متاح
58-التحويلات الداخلية.
59خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية[1]

[1]-عبد الرحمان عطية،مرجع سبق ذكره،ص12- 167

د. المجموعة السادسة :حسابات الأعباء.

ح/ 600 وتقسيماته، التعويضات والأداءات المقدمة، ويقسم حسب نوعية التعويضات المقدمة كالتالي:

ح/ تعويضات عن العطل المرضية

ح /تعويضات عن عطلة الأمومة

ح /منحة العجز

ح /منحة الوفاة

ح /منحة التقاعد

باقي الحسابات نفسها لم تتغير

المجموعة السادسة
60-المشتريات المستهلكة.
61 -الخدمات الخارجية.
62 -الخدمات الخارجية الأخرى.
63 -أعباء المستخدمين
64-الضرائب والرسوم المدفوعة المماثلة.
65-الأعباء العملياتية الأخرى
66-الأعباء المالية.
67-العناصر الغير عادية – الأعباء
68 -متاح
69-الضرائب على النتائج و ما يماثلها.

هـ. المجموعة السابعة حسابات المنتجات.

ح / 70 و تقسيماته، أقساط الاشتراكات المسددة من طرف المكلفين، ويتم تقسيمه حسب الأخطارالمغطاة كالتالي:

ح /اشتراكات موجهة للتأمينات الاجتماعية

ح /اشتراكات موجهة للتقاعد

ح /اشتراكات موجهة لتطبيق الاتفاقيات الدولية

ح /اشتراكات موجهة لصندوق المساعدة و الإغاثة

ح /اشتراكات موجهة للتسيير الإداري

ح /اشتراكات موجهة للمراقبة الطبية

ح /اشتراكات موجهة للعمل الصحي و الاجتماعي

باقي الحسابات نفسها لم تتغير.

المجموعةالسابعة
70 –المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة.
71 –متاح
72 –إنتاج مخزن أو المنقص من المخزون.
74 –إعانات الاستغلال.
75 –المنتوجات العملياتية الأخرى.
76 –المنتوجات المالية.
78–استرجاعات عن خسائر القيم والمؤونات.

تسمى المجموعة السادسة و السابعة بحسابات التسيير

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول دراسة الحالات السابقة خاصة بنظام المحاسبي SCF

1- الطالبة طبايبيةسليمة العنوان دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية شهادة دكتوراه المنهجالوصفي و التحليليالمنهجالإحصائيالمنهجبالتاريخيجامعة سطيف 2013-2014

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور المحاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية ومدى التزام شركات التأمين الجزائرية بمتطلبات الإفصاح والعرض بما يتلائم حاجات مستخدمي القوائم المالية وأهمية نظام المحاسبي المالي ومدى قدرته على توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها للمسيرين بعض استنتاجات التي ذكرتها

1- على المؤسسة أن تقيس الملائمة والموثوقية بالإعتماد على المعايير المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولية المعيار الذي يعطي الأولوية إلى الموثوقية البيانات المالية.

2- تعد المعايير الإبلاغ المالي تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية كما يهدف إلى توفير المعلومات ذات جودة عالية تتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة ومساعدة المستثمرين المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعد جمع إجابات عينة الدراسة استنتجتأنه توجد بعض السلبيات في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ عدم وجود سوق مالي حقيقي بالجزائر.
- ✓ يوجد اختلاف بين البنية الاقتصادية الجزائرية وبنية الدول المطبقة لمعايير الإبلاغ المالي.
- ✓ لا توجد آلية اقتصادية ناجعة لاستقطاب رأس مال الخاص ولا حتى منافسة اقتصادية.

2- الطالبة سهام مهيري العنوان أثر النظام المحاسبي المالي SCF على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية مذكرة ماسترمنهج وصفي تحليلي جامعة قصدي مرباح ورقلة2013 -2014

هدفت الدراسة إلى دراسة النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تأثيره على التوازن المالي والربحية وحسابات التسيير والسيولة والمر دودية كما بينت الأهمية التي تحضى بها المحاسبة في المؤسسات الجزائرية وكيفية الحفاظ على الوضعية المالية التي تلائم نشاطها ومن بين النتائج التي استخلصتها:

- ✓ عدم كفاءة النظام السابق مما يجعله يؤثر على محتوى المعلومات للقوائم المالية.
- ✓ تأثير النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي نظرا لتغيرات التي جاء بها خاصة المتعلقة بالقوائم المالية والعمل على تحسين الأداء.
- ✓ ضرورة تكوين ورسكلة الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

3- الطالب شوقي كيرين الحاج الطيب كرمادي بدر الدين المصطفاوي العنوان

واقع تطبيق SCF في مؤسسة الضمان الاجتماعي CNAS مذكرة ماستر المنهج التاريخي المنهج الوصفي المنهج التحليلي المنهج القياسي جامعة الوادي2016 2017.

هدفت الدراسة إلى دراسة النظام المحاسبي المتابع في مؤسسة الضمان الاجتماعي كما ركز على ضرورة التطور التكنولوجي في معالجة المحاسبة وتحسين هياكل للتدفق والمعلومات والتسيير الفعال داخل المؤسسة من بين الاستنتاجات التي استخلصها

- ✓ إظهار الحسابات الخاصة لكل مصلحة رئيسية للضمان الاجتماعي.
- ✓ الضمان الاجتماعي هو نظام تكاملي تأميني يهدف حماية العمال المنتمين فيه.
- ✓ دور التطور التكنولوجي والتقني في تحقيق الفعالية اللازمة في تبادل المعلومات المحاسبية.
- ✓ تسهيل العمليات المعقدة وتنسيق الخدمات بين المصالح.

4- أماهي لطيفة – مقدم فاطمة العنوان مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية للإفصاح المحاسبي في إطار النظام المحاسبي المالي مذكرة ماستر منهج البحث وصفي تحليلي جامعة أحمد دراية أدرار2018-2019

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية للإفصاح المحاسبي في ظل نظام المحاسبي المالي كما تبرز الجهود المبذولة لتسيير الحسن في معظم القطاعات وتعمل على تنميط وتكييف المنظومة المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هي:

- ✓ الإفصاح بالشكل الذي ينص عليه النظام المحاسبي المالي مما يجعل من المعلومة أكثر مصداقية والشفافية.
- ✓ مؤسسات القطاع الخاص هي أقل التزاما بتطبيق الإفصاح المحاسبي مقارنة بقطاع المختلط والقطاع العمومي
- ✓ النظام المحاسبي ناتج عن توافق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ الإفصاح المحاسبي يرجع إلى الضمير المهني أولا والى طبيعة النظام المحاسبي المالي والقدرة الكافية لتنفيذه.

5- والوصف أكرم لوحدى ياسين العنوان دور النظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية التدقيق الداخلي دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء ولاية مذكرة ماستر منهج وصفي تحليلي جامعة بسكرة 2019- 2020

في هذه الدراسة تطرقت إلى أن التدقيق الداخلي داخل المؤسسة يلعب دورا كبيرا بحيث يوفر لها أكبر درجة لحماية ممتلكاتها بحيث أن المؤسسة تسعى للحفاظ عليها كما أنه يهتم بتحسين نظام المعلومات المحاسبي من خلال الخدمات التي يقدمها فهو يكشف عن الأخطاء والحالات التي يتطلب تحسينها ومراجعتها وتطويرها من خلال فحصه للقوائم المالية والتقارير المالية وذلك لاتخاذ القرارات السليمة وجديدة

- ✓ التدقيق الداخلي وظيفة فعاله داخل المؤسسة العمومية ذات طابع اقتصادي وتأثيره الايجابي على سيرورة أعمال المؤسسة.
- ✓ يمثل نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الضمان الاجتماعي عنصرا أساسيا لتوفير المعلومات ذات خصائص نوعية والتي تقوم بحصر وتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات ماليه محاسبية مفيدة لمستخدمي المعلومات داخل وخارج المؤسسة.
- ✓ التدقيق الداخلي يعمل وفق طرق واضحة ومنصوص عليها قانونيا ومبادئ صارمة وصحيحة مما يجعل من النظام المحاسبي أكثر سهولة وبأقل تكلفه وجهد.
- ✓ ساهمت التكنولوجيا المعلومات في تحقيق السرعة والثقة في معالجه البيانات المحاسبية.

6- حمو بعيش عبد القادر – عقيدي عبد المنعم العنوان أثر اشتراكات التامين الاجتماعي على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي مذكرة ماستر المنهج الوصفي تحليلي جامعة أحمد دراية أدرار 2020-2021

هدفت الدراسة إلى إظهار كيف يتم تسيير صناديق الضمان الاجتماعي من الناحية الإدارية عن طريق تشكيل مجالس إدارية إضافة إلى التسيير المالي والمحاسبي التي يقوم بدوره بتحسين من المهام الإدارية كما أنها تعتبر السياسات المتابعة من طرف الضمان الاجتماعي ذات أثر كبير على أداء المؤسسات حيث أنه كلما كانت المؤسسات تتحكم في توازناتها المالية كلما كانت لها القدرة على توفير الحماية لعمالها.

من خلال قيامه بالاستبيان التالي من بين النتائج التي تم التوصل إليها

- ✓ افتقار الصندوق الضمان الاجتماعي إلى مصادر التمويل المختلفة مما يؤدي بالمؤسسة إلى عدم تنويع خدماتها.
- ✓ عدم وجود سوق يحتوي على نشاط ومهام المؤسسة ويعمل على تحسين أداءها من خلال التحوط الكامل والحصول على أفكار جديدة تساعدها على تحسين خدماتها.
- ✓ عدم مراعاة حجم النفقات والإيرادات لصندوق الضمان الاجتماعي من أجل تحقيق توازن مالي للمؤسسة واكتساب فرص تساعدها في تقديم أداءات أفضل وأحسن.

7- جيدل فتحي – بلهادية مراد العنوان دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي لصناديق الضمان الاجتماعي دراسة حالةcnasعين الدفلى مذكرة ماستر منهج وصفي وتحليلي جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة 2021-2022

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التطبيق تحسين الأداء المالي وأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية كما اعتبرت أن الأداء المالي من أهم الوظائف التي تتميز بها صناديق الضمان الاجتماعي حيث يمكن اكتشاف نقاط الضعف والقوة للمؤسسة وذلك بتقييم الرقابة الداخلية من حيث تصميمها وماذا فعاليتها من خلال الدراسة قامت باستنتاج بعض النقاط المتمثلة فيما يلي :

- ✓ الأداء المالي وظيفة مستقلة وله علاقة بالرقابة الداخلية إذن cnas تحقق أحد المعايير الرقابة الداخلية والتي تهدف إلى استقلاليه المالية عن الأنشطة التي تقوم بها.
- ✓ الأداء المالي له تأثير مباشر بالسير الحسن للرقابة الداخلية.
- ✓ الأداء المالي يقوم على مجموعة من المهام والوظائف تقوم على أنشطة المؤسسة
- ✓ رفع الكفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة
- ✓ تعتبر عملية التقييم محاولة جادة من الأداء المالي لاكتشاف النقاط المهمة ومحاولة معالجتها كما تسعى إلى تحقيق أفضل النتائج وبلوغ أهدافها بالرغم من التحولات الحاصلة في المحيط الاقتصادي.

المطلب الثاني دراسة المتعلقة بالضمان الاجتماعي

1- بيضه آسية سهله حنان العنوان سياسة التامين في الجزائر دراسة حالة في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء مذكرة ماستر المنهج وصفي تحليلي جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة 2015- 2016

ذكرت الطالبة الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الأرباح واستمرارها وهي تسعى للحصول على أكبر قدر من الموارد المالية مقابل صرف أقل قدر ممكن من النفقات كما تهدف إلى عمل خطط مستقبلية من أجل الوصول إلى استراتيجيه التوظيف المثلى لمواردها المالية كما تعمل على استدامة هذا الوضع من أجل تقديم أفضل نوع من الخدمات المؤمنين بها من بين النتائج الدراسة:

- ✓ نلاحظ أن الصندوق الوطني للأجراء يواجه مشكلين يهددان توازنه المالي.
- ✓ رغم عصرنة منظومة الحماية الاجتماعية إلا أن الاشتراكات العمال المستخدمين لن تغطي مستقبلا نفقاته المتزايدة خاصة في ظل ارتفاع الأدوية وتفاقم العمل الغير الرسمي والغير المصرح به.
- ✓ تحسين نوعية الأداء لا سيما تطوير نظام الدفع من قبل الغير(الصيدلة- الطبيب المعالج).
- ✓ تحديث البنية الهيكلية والتفكير في بدائل أخرى كمصدر لتمويل الصناديق للحفاظ على ديمومتها.

2- الطالبة حاج عمارة – تيلوت سعاد العنوان تسيير صناديق الضمان الاجتماعي بالجزائرcnas مذكرة ماستر منهج وصفي والمنهج التحليلي ملحقة الجامعية مغنية 2015-2016

حاولت تسليط الضوء في هذه المذكرة على أن الضمان الاجتماعي يعتبر من أهم العناصر الاقتصادية حيث يتمثل مبدأه الأساسي بمواجهة مختلف الأخطار لأنه كلما تطورت المجتمعات وازدادت عهد الأفراد كلما زادت الحاجة إلى الاحتماء والتأمين ضد الخطر ومن خلال الإشكالية وانعكاسات الفعالية النظام الضمان الاجتماعي وصناديقه على التنمية الاقتصادية

من بين النتائج التي توصلت إليها :

- ✓ قيام النظام هو الاشتراك التي يدفعه المؤمن والتي ستنفق فيما بعد بصور مختلفة في مختلف المزايا التي يسدي بها النظام خدمة المنخرطين وتبقى قاعدة الاشتراك أصل قيام

- ✓ يعتبر نظام الضمان الاجتماعي عنصر مهم في المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية لاي دولة على اعتبار أنه يمس صحة الإنسان وحياته اليومية لذلك لابد على الحكومة الجزائرية إعطاء أهمية لهذا القطاع وإصدار التشجيعات اللازمة التي تساهم في تطوير وتسيير الصناديق الضمان الاجتماعي
- ✓ يشمل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري فئة معتبرة من الأفراد المجتمع ويعطي عدد لاباس به من أخطار الحياة غير أنه يعاني من صغر بنيته المؤسسية وعليه يجب على الحكومة العمل على إعادة هيكلة هذه البنية وتوفير كافة الشروط والتشريعات اللازمة لتوسيع التامين الاجتماعي بشكل يسمح بزيادة كفاءتها وفعاليتها بأداء خدماتها
- ✓ – تعاني مؤسسات التامين الاجتماعي بشكل كبير من محدودية مصادر التمويل وتعتمد على أساس الاقتطاعات واشتراكات المؤمنين لذلك يجب السعي لوضع آليات كفيلة لتوفير موارد تمويلية كافية لنظام التامين الاجتماعي سواء زيادة الدخل ميزانية الحكومة في القطاع أو فتح أبواب جديدة لهذه المؤسسة كمنحها فرصا للاستثمار في المشاريع القائمة أو الجديدة

3– رقيق برا زينب العنوان المعالجة المحاسبية لنشاط الصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر بعد 2010 مذكرة ماستر المنهج وصفي تحليلي جامعة محمد بوضياف مسيلة 2018–2019

ذكرت الطالبة في دراستها على أن الضمان الاجتماعي هو سياسة اجتماعية للحكومات وأداة مهمة لمنع الفقر وتخفيف آثاره وذلك بإصدار قوانين وتشريعات تصبو إلى تحقيق الأهداف من خلال إنشاء صناديق تتولى تطبيق هذا النظام كما سلطت الضوء على المنظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسس والمعايير التي تقوم عليها وكذا دراسة النظام المحاسبي المالي الذي تعتبره العنصر الأساسي في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحقيق التوازن المالي ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها:

- ✓ الضمان الاجتماعي هو هيئة عمومية ذات طابع وتسيير خاص.
- ✓ تتمتع مؤسسة الضمان الاجتماعي بشخصية معنوية و الإستقلال المالي
- ✓ تعتمد على المحاسبة التجارية حسب نظام المحاسبي المالي SCF وتطبق بعض قواعد المحاسبة العمومية لإعداد الميزانية التقديرية.

4– سليمة هوام – خولة ونادى العنوان دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS تبسة مذكرة الماستر جامعة تبسة 2019

هدفت هده الدراسة إلى إظهار نسبة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي ومن بين نتائج الدراسة استبيان بعد تحليل نتائج تبين أن

- ✓ المشاركة العمالية تساهم في اتخاذ القرارات على الإبداع التنظيمي مما تلعب دورا في بناء استراتيجيات المنظمة حيث توسع نطاق المشاركة يؤدي إلى الشعور بالانتماء يعني ارتباط ايجابي
- ✓ زادت أهمية الاتصالات في وقتنا الحالي نتيجة لتوسع المؤسسة وتنوع الخدمات التي تقدمها فلا يوجد تخطيط فعال أو تنظيم شامل أو قيادة في ظل غياب الاتصالات الفعالة لإحداث التفاهم والإبداع على جميع المستويات
- ✓ تماسك الجماعة والالتزام بمبادئها له تأثيره الواضح على إنتاجية العمال وسلوكهم أثناء العمل كما أن الروح المعنوية والأداء ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة المعاملة والعلاقات السائدة بين العمال والرؤساء والمرؤوسين

من خلال هذه النتائج نستنتج أنه هناك علاقة بين المشاركة الفعالية والإبداع التنظيمي للصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء فقط تم إثباتها ميدانيا والتي تساهم في اتخاذ القرارات والاتصال والعلاقات الإنسانية الحسنة

5- محمود حسين- وعجاني إلهام العنوان واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS وكالة سطيف مقال جامعة طاهري محمد بشار 2020

لقد حققت الجزائر خطوات هامة من مجال العصرنة وتسيير المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي ولكن هذا لا يعيقها من مطالبة المزيد من الجهود تحقيقا لشرطي العدالة والإنصاف وكذلك الفعالية التي أصبحت تفتقر منها لتنامي ظاهرة التهرب من دفع الاشتراكات الاجتماعية بالرغم من محدودية الموارد المتوفرة في هذه المنظومة إلا أنها كانت قادرة على المحافظة على توازنها المالي في ظل إمكانيات التي تبقى محدودة وغير دائمة بشكل يضمن السلامة المالية للصندوق مما يتطلب التنويع في المصادر التمويلية حيث أن الاستثمار في مجال الضمان الاجتماعي من أهم المصادر التي تراهن عليها أغلبية دول العالم والجزائر ماضية في هذا المسعى كما تعمل على إقامة مشاريع اجتماعيه ربحية مثل إنشاء مستشفيات متخصصة ومنتجعات استجماميه وسياحية تمول وتسير من طرف هيئات الضمان الاجتماعي من خلال هذا استخلصت بعض النتائج :

- ✓ اعتماد الجزائر على مجانية العلاج أثر بشكل سلبي على التوازنات المالية للقطاع.
- ✓ ضعف التكامل بين المنظومتين التعليم والاقتصاد مما أدى إلى عدم ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض وعاء الاشتراكات.
- ✓ رهان التوازن المالي بين النفقات والإيرادات يظل تحدي منظومة التأمين الاجتماعي في الجزائري عامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بسطيف خاصة.
- ✓ تعتبر الاشتراكات هي المصدر الرئيسي الذي يمول قطاع الضمان الاجتماعي.

- ✓ ضرورة وجود تواصل وتعاون بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع التأمين الاجتماعي.
- ✓ إمكانية القضاء على مشكل التوازن المالي بين النفقات والإيرادات من خلال تنويع الاستثمارات في الأموال المجمعة في صناديق الضمان الاجتماعي عن طريق الاستثمار في البورصة أسهم وسندات.

6- يلس ايهاب- ابراهيمي أحمد ياسين العنوان تسيير صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء مذكرة ماستر المنهج وصفي تحليلي جامعة مسيلة 2021 2022

من خلال دراسة هذه الحالة وهي لصندوق الضمان الاجتماعي للأجراء لوكالة المسيلة حيث قام بتحليل الميزانية المالية للسنوات 2015 -2016- 2017 -2018-2019- 2020التي على أساسها قام باستنتاج مجموعة من النقاط المتمثلة فيما يلي:

- ✓ تمتع الصندوق الضمان الاجتماعي بالاستقلالية المالية لعدم اعتماده في تمويل نشاطه على القروض لأن مصدر تمويل نشاطه وخدماته هو اقتطاعات مؤمنين.
- ✓ حققت المؤسسة توازنات مالية خلال كل السنوات حيث كانت الخزينة موجبة وهو ما يدل على ماذا فعالية هذا الصندوق.
- ✓ أن المؤسسة بحاجة إلى تنويع في مصادر التمويل حتى تتمكن من تقديم خدماتها أكثر وتتمكن من تغطية العجز الحاصل في الاشتراكات الذي سيساعده على تحسين الوضع المالي للمؤسسة لأن تسيير الصناديق الضمان الاجتماعي شهد انخفاض في الاشتراكات التي نتج عنه عواقب غير جيدة
- ✓ الملاحظة المهمة التي استخلصها الطالب هي أنه الجزائر تبذل مجهودات كبيرة من أجل عصرنة المنظومة الضمان الاجتماعي إلا أن اشتراكات العمال والمستخدمين لن تغطي مستقبلا نفقاته المتزايدة خاصة في ظل ارتفاع فاتورة الأدوية وتزايد البطالة وتفاقم ظاهرة العمل الأسود أي العمل الغير الرسمي والغير المصرح به لصناديق الضمان الاجتماعي

7- زهير حقبة السعيد غريسي- عبد الحكيم محمدي العنوان أحكام اشتراكات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري مذكرة ماستر منهج وصفي منهج تحليلي جامعة الشهيد حمه لخضربالوادي 2021

تهدف هذه الدراسة إلى توفير بيئة خصبة قانونية سواء كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص وذلك لتغطية المخاطر التي تواجه المؤسسات خلال مسارهم المهني لتحصيل الاشتراكات التي تعتبر آلية مادية ومالية

من بين الاستنتاجات التي تم التوصل إليها

- ✓ ضرورة عصرنة صناديق الضمان الاجتماعي بإدخال آليةالإعلام الآلي الخاصة لعمليات التحصيل من خلال استعمال برامج حديثة
- ✓ ضرورة التوضيح والتفسير أكثر لبعض النصوص القانونية الغامضة المتعلقة بمخاطر حوادث العمل والأمراض المهنية

✓ تحديد الجهة القضائية التي تفصل في اعتراضات المقدمة ضد قرارات لجنة العجز الولائية

المطلب الثالث: الدراسة الحالية

تهدف دراستنا على إظهار أهمية النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ومحاولة معالجة بعض الحالات تطبيقية في الضمان الاجتماعي وذكر القواعد والطرق المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية حسب ما ينص عليه النظام المحاسبي والإفصاح ومعرفة مختلف المراحل التي تمر عليها المحاسبة في القطاع

مميزات الدراسة الحالية عن دراسات السابقة

من أهم مميزات الدراسة الحالية هو تبيان أهمية مدخلات النظام من خلال عرض أهم التسجيلات المحاسبية الخاصة بنشاط المؤسسة و المتمتلة في النضام التمويلي للقطاع و هو محاسبة التحصيلات مقابل الخدمات المقدمة و المطرجمة الى حسابات الأداءات و تبيان أثرها على المخرجات النضام المحاسبي المالي المتمتلة في القوائم المالية أكثر دقة وملائمة و التي تعتبر جد مهمة في تمكين المؤسسة من أ خد قرارات إستراتجية .

كما تم تحيين المعلومات المتواجدة و القليل في مجال الدراسة ،كما تم الاعتماد على معلومات دقيقة و صحيحة في إنجاز هذا العمل .

خلاصة الفصل الأول:

لقد حددت CNAS لنفسها هدف تعزيز نفسها من خلال تعزيز الموارد الرئيسية والاستقبال وجودة الخدمات والإدارة الإستراتيجية ورؤية النظام، على الرغم من أن الرؤية الإستراتيجية هي رؤية الاستمرارية، إلا أنه من الضروري أن يقوم الصندوق بتكييفها مع التغيرات المستمرة في البيئة التي تتميز بسياق اجتماعي وسياسي واقتصادي معين.

إن تحقيق النجاح لهذه المؤسسة يتطلب إعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها على وفق ضوابط ومعايير نظام المحاسبي تمثل في مضمونها مجموعة من الإرشادات والتوجيهات للقياس والإفصاح عن المعلومة المالية في التقارير المالية ولا شك أن غياب هذه المعايير قد يعرض المعلومة التي تعدها وتوصلها المؤسسات إلى مخاطر علاوة على عدم إمكانية الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية مما ترتب على ذلك الحاجة إلى نظام محاسبي محكم يوفر معلومات دقيقة كأساس لاتخاذ القرارات بشأن هذه المؤسسة.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية ميدانية بمديرية الضمان الاجتماعي لولاية عين تموشنت

تمهيد

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول، حول مفاهيم العامة للنظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي سنحاول في هذه المرحلة عرض دراسة تطبيقية اعتمادا على المعطيات المحاسبية المقدمة أين سنعرض أهم التغييرات التي تخص محاسبة القطاع مقارنة مع النظام المحاسبي المالي العام .

نلاحظ أن العمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCFيتميز بالعديد من القواعد والطرق والنماذج الجديدة الخاصة بالمعالجة المحاسبية والتقييم مقارنة بما كان موجودا في ظل المخطط الوطني للمحاسبة PCN وأضافتا إلى ذلك العرض الجديد لحساباته، وبطبيعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية حيث أفرز جملة من قوائم المالية والتي تميز قائمتين جديدتين هما جدول السيولة الخزينة وجدول تغيير رؤوس أموال فضلا عن مدونة الحسابات التي سنتطرق إليها في دراسة الحالة التطبيقية.

المبحث الأول: ماهية مؤسسة الضمان الاجتماعي ومهامها

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعريف بمؤسسة الضمان الاجتماعي لولاية عين تموشنت والهيكل التنظيمي الخاص بها وكذا المهام المخولة لها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الضمان الاجتماعي

أنشأ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمل الأجراء لوكالة عين تموشنت في أكتوبر 1986 بعد تقسيم الإداري لسنة 1984 تقع ب 11 شارع مغني صنديد فاطمة بولاية عين تموشنت مصنفة في الدرجة الثالثة

يبلغ عدد المؤمنين اجتماعيا ب 526 147 مؤمن له

وللقيام بمهامها تتوزع الوكالة على 11 فرع على مستوى الولاية كما هو مبين في الشكل التالي 11 هيكل دفع والمظهرة في الشكل التالي:

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق

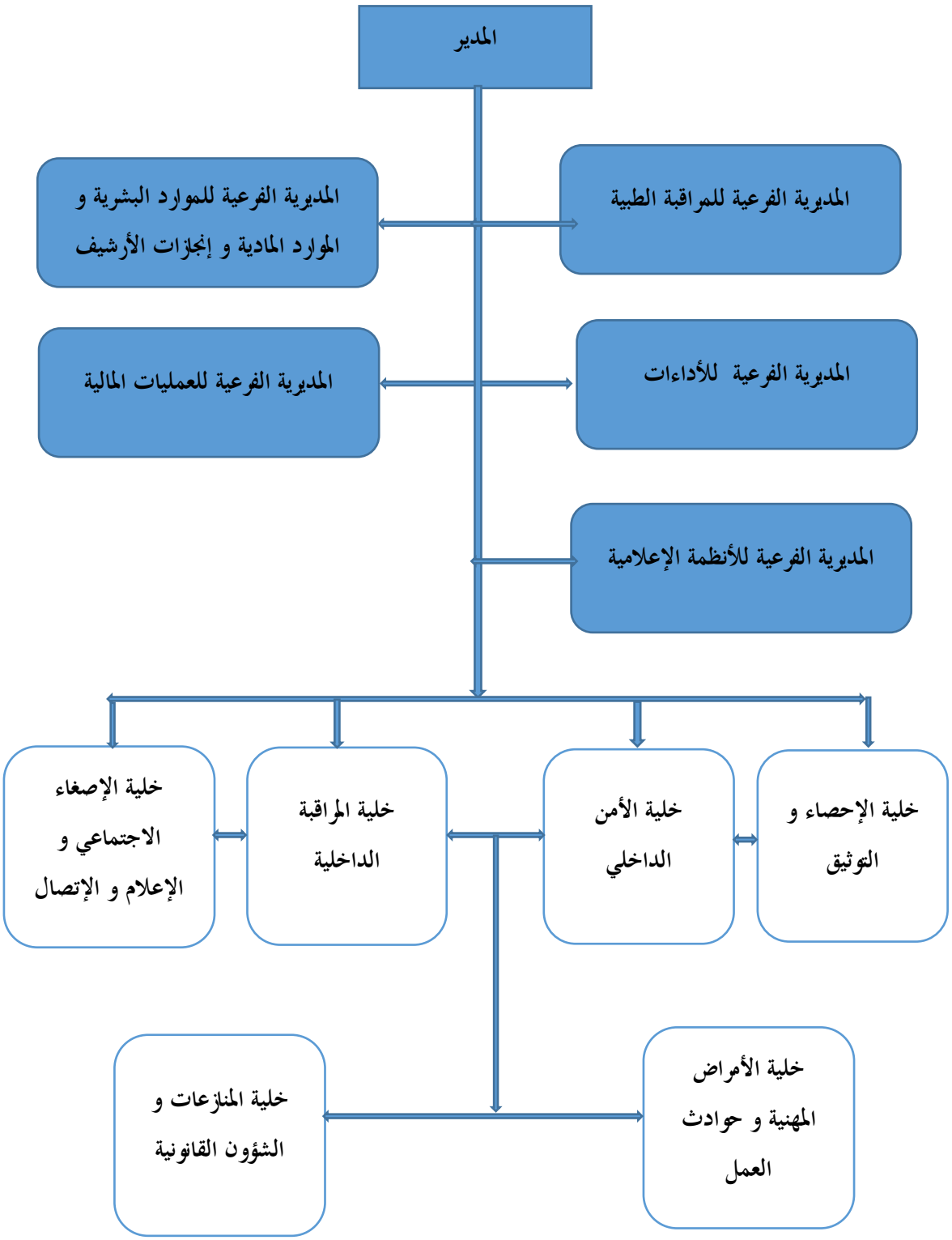

يتكون صندوق الضمان الاجتماعي من مديرية عامة مكونة من خمسة مديريات فرعية وتتولى كل مديرية مهام التي يخول لها القانون الذي يحدد و ينضم الإطار الإداري لهيأتها و هي كالتالي:

المدير: يعتبر العنصر الأساسي في المؤسسة من حيث اتخاذ القرارات المناسبة حسب القوانين المعمول بها بالتأمينات الاجتماعية والتنظيم الداخلي

هناك بعض المصالح تخضع للإشراف المباشر من طرف المديرية العامة وهي:

- خلية الإحصائيات والأرشيف: مهامها جمع تقارير فروع هيئة الضمان الاجتماعي وتمثيل الوكالة في مختلف الندوات والمناسبات.
- مصلحة الإصغاء: جاء استحداث خلايا استقبال المواطن والاتصال والإصغاء الاجتماعي، في إطار الإصلاحات الشاملة التي شهدها قطاع الضمان الاجتماعي، لاسيما في شقها المتعلق بأنسنة العلاقات بين مختلف هياكله المتواجدة عبر التراب الوطني وبين المستفيدين والشركاء الاجتماعيين، هكذا باتت خلية الإصغاء ومنذ 2003 سنة إنشائها والبدء في نشاطاتها جزءا لا يتجزأ من التركيبة الشاملة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، إذ استحسن المؤمن لهم اجتماعيا وذوي الحقوق التدخلات العديدة واليومية لأفرادها، بفضل دراسة عرائضهم والتكفل الأكيد والناجع بالمؤسسة منها، وكذا مرافقتهم لدى مختلف مصالح الصندوق لتمكينهم من حقوقهم المشروعة في مجال الضمان الاجتماعي ، بهذه الوسيلة تم ضمان مستوى راقي للخدمات المقدمة لكل مستعملي وشركاء الصندوق.
- مصلحة المنازعاتوتنقسم إلى:
  - منازعات عامة
  - منازعات طبية

الفرع الأول: المديرية الفرعية الاداءات

تعتبر أهم المصالح أكثر ارتباطا بالمؤمنين اجتماعيين وهي التي تقوم بتعويض المخاطر المختلفة سواء منها المتعلقة بالمرض أو الأمومة أو العجز أو الوفاة حيث تهدف إلى الحصول المؤمن على جميع حقوقهم وهذا الفرع ينقسم إلى: عدة مصالح

1. مصلحة حوادث العمل،
2. مصلحة التأمينات اجتماعية

- ✓ تامين على المرض
- ✓ والتأمين الأمومة،
- ✓ تامين الوفاة ،
- ✓ العجز هدا الاخير يتضمن الفئات التالية:
  - الفئة الأولى هي الفئة التي يمكنها ممارسة العمل بشكل جزئي
  - الفئة الثانية يتعذر عليها القيام يهدا النشاط
  - الفئة الثالثة يتعذر عليها القيام بأي نشاط بل يحتاج لمساعدة غيره للقيام بشؤون حياته

إضافة إلى

3. مصلحة المنح العائلية،
4. مصلحة الاتفاقيات،
5. مصلحة التعاقدات، مصلحة الوقاية
6. مصلحة العجز،
7. خلية بطاقة الشفاء.

الفرع الثاني المديرية الفرعية للمراقبة الطبية

تتشكل الرقابة الطبية من ممارسين استشاريين (طبيب مستشار وطبيب جراح للأسنان مستشار) وكذا مستخدمين إداريين ، ويتم تنظيم مصالحها، وطنيا ومحليا، وفقا لهيكل هرمي

تضمن مهمة الرقابة الطبية التي يقوم بها الممارس المستشار، تطبيق تشريع الضمان الاجتماعي وتسمح باستفادة كل مؤمن له اجتماعيا من الأداءات الموافقة لحالته الصحية.

هي فاعل طبي في مجال تسيير المخاطر، إذ يتمثل دور الرقابة الطبية فيما يلي :

تقديم الاستشارة الطبية إلى المؤمن لهم اجتماعيا ومهنيي الصحة في مجال التشريع الطبي والاجتماعي؛مرافقة المؤمن لهم اجتماعيا تحسين نوعية التكفل بهم ولاسيما المصابين بأمراض مزمنة وذلك بالتشاور مع مهنييالصحة،تحليل ومراقبة طلبات الحصول على الأداءات؛السهر على التنفيذ السليم للقوانين.

الفرع الثالث: المديرية الفرعية للتحصيل و منازعات التحصيل: التي تتكون من:

- ✓ مصلحة مراقبة المستخدمين
- ✓ مصلحة التحصيل
- ✓ مصلحة الاشتراكات
- ✓ مصلحة انتساب أرباب العمل
- ✓ مصلحة منازعات التحصيل

الفرع الرابع :المديرية الفرعية للمحاسبة و المالية

وتتكون من :

1- **قسم المالية**: هو قسم مكلف بإدارة الشؤون المالية للصندوق من مدفوعات ومقبوضات فهو يتولى مهامه على صعيد الفني و التقني وهي تتفرع الى مصالح تقنية التالية:

أولا: مصلحةالدفع الخاصة بمصاريف التشغيلية وهي مصلحة تقوم بدفع نفقات الخاصة بتسيير والاستثمار المتمثلة في تزويد الإدارة بمختلف الاحتياجات الضرورية لسير الحسن لمصالحها (مصاريف تجهيزات المكاتب ،صيانة المختلفة ،أدوات ولوازم ،مصاريف العمال)

مصلحة الدفعالخاصة بمصاريف أداءات مختلفالأداءات تقوم بتسديد جميع النفقات الخاصة بالمخاطر التي يغطيها الصندوق؛دفع مستحقات الأداءات العينية والنقدية مثل الدواء ،العطل المرضية ،منح الوفاة ،عطلة الأمومة .....الخ

دفع مستحقات الأخطار الكبرى(العجز والريح.....)

دفع مستحقات مصلحة المتعاقدين(الصيادلة، مراكز تصفيه الدم، عيادات الولادة، مراكز لواحق وأعضاء الاصطناعية، النقل الصحي والتداوي بالمياه المعدنية ،التأهيل الوظيفي....)

دفع المنح العائلية و المدرسية لحسابالدولة

ثانيا : تحصيل مختلف الايرادات الخاصة بالاشتراكات و إيرادات أخرى خاصة بالتسيير والأداءات إضافة إلى

- ✓ متابعة عملية السحب والدفع للحسابات البنكية وحسابات الجارية للصندوق المفتوحة على مستوى المؤسسات المالية المختلفة والمحددة وفقا اتفاقيات ممضية من الطرفين للحفاظ على مصالحهما.
- ✓ تقديم إحصائيات يوميةوأسبوعية وشهرية على الوضعية المالية للصندوق
- ✓ القيام بعملية التقارب المصرفي ،إضافة الى مهام أخرى

2- **قسم المحاسبة:**

الماده 56 تفتح السنة المالية للصندوق في اول جانفي وتغلق في 31 مارس من كل سنة.

الماده 57 تمسك محاسبة صناديق حسب الاشكال التجارية طبقا للقوانين والتنظيمات المعول بهما يجب ان تمكن المتابعة العمليات المناسبة لكل من التسييراتالمشار إليها في المادة 59 من هذا المرسوم وكذا العمليات التي تخصص لها محاسبة مميزة بأمر الوزير مكلف بضمان الاجتماعي.

الماده 58 تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بضمان الاجتماعي القواعد المتعلقة بمحاسبة صناديق وبتقرير وضعيها من حيث الاصول والخصوم بصفة عامة القواعد المتعلقة بالتنظيم المالي للصندوق

ويحدد في مخطط حسابي يقرره وزيرا ن على ترتيب المالية و الضمان الاجتماعي اطار حسابي يتضمن قائمة الحسابات ويجب فتح كل حساب بقدر ما يوجد عمليات من نفس النوع تهم تسييرات مختلفة.

مرسوم تنفيذي رقم 92-07 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992 يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي.

(مرسوم تنفيذي معدل ومتمم) 0108ً 1992ج ر ج ج رقم2

يتكون قسم المحاسبة من مصلحتين الأولى خاصة بمحاسبة العامة التابعة لمصاريف التسييرو الاستثمارات والثانية خاصة بمحاسبة الأداءات فأما الأولى فتقوم بالمهام التالية:

كخطوة أولية جد مهمة وبعد فحص ملف المخالصات ومختلف عمليات التحصيل يقوم المحاسب بـ:

- ✓ تسجيل العمليات الخاصة بمحاسبة الأجور ودفع الضرائب الجبائية والشبه جبائية والتي تتم عن طريق تحميل ملف الكتروني من قاعدة المعطيات ليتم صبها مباشرة في يومية الأجورTS.
- ✓ تسجيل العمليات الخاصة بمحاسبة التحصيلات وتتم بنفس الطريقة سالفة الذكرفي يومية التحصيل RC.
- ✓ تسجيل عمليات المشتريات في يومية الخاصة بها AC.
- ✓ تسجيل عمليات المخزون في يوميتهاST .
- ✓ تسجيل و تبويب العمليات الخاصة بحيازة الإستتمارات في اليومية الاستثماراتIN ومن تم ملأ الجدول الخاص بالتثبيتات مع إدراج المعلومات الكافة لإنشاء جداول التثبيتات العينية والمادية ومن تم انشاء جداول الاستهلاكات.
- ✓ تسجيل كل المدخلات و المخرجات النقدية كل حسب نوع الدفع في اليوميات التالية يومية البنوك TB،يومية الحسابات الجارية TP،يوميات الخزينة العمومية TR،و كدى الصندوقRC.

اما بما يخص النفقات فتدرج في يومية و ترصيد الحسابات الوسطية فتتم في يومية العمليات المختلفة OD

ملاحظة: ملف المخالصات يتم وفق قوانين إجراءات العمل السارية المفعول

المقرر الوزاري رقم 001 الصادرعن بتاريخ 15 ابريل 2015

الإجراءات الخاصة للصندوقرقو 3778الصادرة في 2019/12/31

3- مصلحة الميزانية

الميزانية هي أداة للإدارة المالية تسمح لك بالتخطيط والتحكم في النفقات والإيرادات. هذه وثيقة تلخص توقعات النفقات والإيرادات لسنة مالية واحدة بلغة الارقام لتحقيق الاهداف والتوجيهات الاستراتيجية للهيئة الوصية فهي تحتوي على فرعين :

فرع الايرادات تبوب فيه حصة الصندوق الوطني للتامين الاجتماعية للعمال الأجراء من الاشتراكات ومصاريف التسيير وإراداتأخرى

فرع النفقات ينقسم بدوره الى نفقات الخاصة بالأداءات، النفقات الأداءات ،النفقات التشغيلية وكذا النفقات الاستثمارية أما الفروع فيقسم الى فصول التي تنقسم بدورها الى مواد تسجل فيها العمليات كل حسب طبيعته.

وباعتبار الميزانية هي حصيلة الممارسات التي قام بها الصندوق فهي تسمح بإعطاء وضعيه ماليه لفترات معينه التي تترجم الحالة الصحية للتوازن المالي للصندوق ففائض الميزانية يعبر عن التحصيل الايرادات يغطي ويزيد عن النفقات اما العجز الميزانية فيترجم مستوى النفقات أعلى من تحصيل الإيرادات.

الفرع الخامس: المديرية الفرعيةالإدارة العامة والوسائل المادية و الإنجازات و الأرشيف

هي المسؤولة على قيادة وتسيير الإدارة وتنقسم الإدارة العامة على مستوى الصندوق

قسم المستخدمين والوسائل العامة والتجهيزات: يحت يقوم رئيس القسم بالتنسيق بين المصلحتين التاليتين:

1. **مصلحة المستخدمين مهامها:**

- ✓ مسك ملفات الإدارية للموظفين.
- ✓ متابعة التقدم في السلم الوظيفي للعمال.
- ✓ استخراج مختلف الشهادات الإدارية.
- ✓ متابعة العطل.

- ✓ متابعة الحضور الفعلي للعمال.
- ✓ متابعة الأرشيف الخاص بالمصلحة.
- ✓ استخراج الأمر بالمهمة.
- ✓ إجراء التكوين للعمال.
- ✓ التحقق من شهادات العمل المقدمة.
- ✓ إخراج شهادات التنصيب.
- ✓ التكفل بملفات التقاعد، إضافة الى مهام اخرى.

2. **مصلحة الأجور هذه المصلحة**

- ✓ تهتم بأجور العمال، مهمتها تحضير العمليات المرتبطة بأجور موظفي المؤسسة،
- ✓ دفع الضرائب الجبائية وشبه جبائية،
- ✓ تصريح بالعمال ومتابعة التحويلات، DAS; DAC
- ✓ استخراج مختلف الوثائق لإدارية ككشوفات الرواتب وشهادات الأجر،
- ✓ إحساب الوضعيات المالية لنهاية الخدمة،
- ✓ إ نجاز ملف الخاص بالمحاسبة الأجور،

3. **مصلحة الوسائل العامة** تتكنمن:

رئيس المصلحة يتولى إدارة المصلحة والتنسيق بين مختلف الهياكل التابعة لها

- ✓ تحضير ملفات العروض والاستشارات وتنظيم الصفقات
- ✓ تحضير ملفات إقتناءات المختلفة حسب مبالغ المقررة لها
- ✓ إمضاء استلام ومتابعةالأشغال
- ✓ تحضير ملفات تسوية الوضعيات المالية للمتعاملين الاقتصاديين
- ✓ تسيير المخزون: يتولى عملية الجرد المعنوي كتسجيل مختلف عمليات الشراء والاستهلاكات المختلفة في برنامج خاص بالمخزون واستخراجوضعيات المخزونات

مصلحة المخزون التي تقوم بجرد المادي للمخزونات

حضيرة السيارات: يتولى صيانة السيارات وتنظيم الخرجات الميدانية كما يعد كشوفات إستهلاك البنزين الشهرية،أما فريق تقني الذي يتولى متابعة كل الأعمال الصيانة والتصليحوالتركيب على مستوى جميع المراكز.

إضافة الى مهام كثيرةأخرى

4. **مصلحة التجهيزو الإنجازات:** تقوم بتحضير دفاتر الشروط والمعاهدات والاتفاقيات الممضية مع المتعاملين الاقتصاديين إضافة الى متابعة الأشغال واستلامها

5.**مصلحة الأرشيف** : تتولى هده المصلحة كل الأعمال المتعلقة بأرشيف الملفات إلى جانب تحضير أعمال الإتلاف الخاصة بها.

مطلب الثالث: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

- ✓ تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة،العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية
- ✓ تسيير المنح العائلية لحساب الدول
- ✓ تحصيل الاشتراكات
- ✓ الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الاشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات
- ✓ منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل
- ✓ المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية
- ✓ تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي
- ✓ إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين.
- ✓ القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية، على شكل انجازات ذات طابع صحي واجتماعي
- ✓ تسيير صندوق المساعدة والنجدة
- ✓ إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج
- ✓ إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم

المطلب الرابع: نطاق الضمان الاجتماعي من حيث الأشخاص

ويقصد به الفئات المستفيدة من التامين الاجتماعي وهم:

العمال والموظفون المؤمنون: كل شخص يتقاضى أجرا أو راتبا مهما كان نوعه (شهري، يومي أسبوعي....) مقابل عمل أو وظيفة لمصلحة شخص آخر (طبيعي أو معنوي) ويكون مسجلا بصفة تلقائية أو إجبارية لدى هيئات التأمين.

ذوي حقوق المؤمن: من زوجات،أبناء، آباء مكفولين وأي فرد آخر تحت كفالة المؤمن حددتهم المادة 67 من القانون 11/83.

الفئات الخاصة: من طلبة أو متربصين وشبه أجير من فنانين و حمالين و سائقين والمستفيدين من منحة البطالة و غيرهم و كل فرد ليس من ضمن الفئة الأولى و الثانية (مثل المجاهدين و أبناء الشهداء و غيرهم) حسب المادة 01 من المرسوم التنفيذي 33/85 الصادر بتاريخ 09/02/1985

المبحث الثاني: التطبيقات المحاسبية في مؤسسة الضمان الاجتماعي

في إطار برنامج عصرنة الضمان الاجتماعي، فقد تم تكوين ورسكلة الموارد البشرية حيت استفاد عمال القطاع بدورات تكوينية لإعتماد النظام المحاسبي المالي في الممارسات الجديدة.

كما تمت عصرنة كل وسائل العمل بفضل الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال فقد تم عصرنة المنشآت بتبني برامج تسّايِر التطورات العصر وتواكب ساحة العالمية فقد اعتمده المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة على برنامج محاسبي "PCCOMPTA " بحيث يسمح بتبويب و تسجيل كل الممارسات الاجتماعية و تحويلها إلى معطيات محاسبية لتعكس الوضعية المالية للصندوق بفضل المخرجات التي تتمثل في القوائم المالية التي تسمح باتخاذ قرارات خاصة بسياسات الدولة فيما يخص بالتكفل الاجتماعي كهدف أولي للنظام و التي سنتطرق إليها في هذا المبحث.

باعتبار أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى توفير قواعد جديدة لمعالجة البيانات الأساسية بطريقة يسمح بتحويلها إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرار، ونظرا للقواعد الجديدة المطبقة في الممارسات المحاسبية ، فإن النظام المحاسبي المالي جاء باستحداثات مهمة من خلال تخليه عن العديد من الممارسات المحاسبية السابقة والانتقال إلى لغة جديدة في المعمول المحاسبي، ويمكن استخلاص أهم الاستحداثات ،أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسوق امتيازات جديدة من حيث أنه :يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات، وبالتالي يقدم شفافية وثقة أكثر للحسابات وللمعلومات المالية التي يقدمها، ويسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية، وبالتالي فهو يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومة المالية، كما يسهل رقابة الحسابات، التي ستستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، لا سيما فيما يتعلق بقراءة القوائم المالية.

المطلب الأول:التسجيلات المحاسبية في دفتر اليومية

مند بدأ تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر فيبداية 2010 وفقد إ عمدت محاسبة الصندوق في تسجل العمليات المحاسبية على البرنامج"PCCOMPTA " و نضرا لصعوبة تعميمه في كل الصناديق القطاع فقد بدأ العمل به في الوكالة ابتداء من سنة 2015مع اتر رجعي لسنوات ماضية تصل الى 2009 والدي يعرف ببرنامج محاسبة مالية عامة و ثانوية ،مساعد وتحليلي ومتعلق بالميزانية. ويشمل إدارة الأصول الثابتة. إنه متعدد المجلدات، ومتعدد الملفات، متعددالسنوات وحجم البيانات محدود فقط بحجم القرص الصلب، وحساباته مستمدة من المخطط المحاسبي المالي الخاص بنشاطات الصندوق، و تسجل فيه العمليات يضم عدة يوميات

الفرع الأول: التسجيلات المحاسبية للاشتراكات

سنقوم في هذا الفرع بدراسة تطبيقية لعمليات المحاسبية في قطاع الضمان الاجتماعي حسب النظام المحاسبي المالي من خلال مدخلاته والمتمثلة أ ساسا في الاشتراكات الى جانب معالجة بعض عمليات الخاص بنشاطاته

- **وعاء الإشتراكات:**

يتكون أساس اشتراكات الضمان الاجتماعي من مجموع عناصر المكونة للدخل قبل خضوعه لاقتطاعات الجبائية و الشبه الجبائية مع إستثناء:

- الأداءات ذات الطابع العائلي: تتمثل في الأداءات الممنوحة بسبب الحالة العائلية والعلاوات الممنوحة بمناسبة حدث ذي طابع عائلي، لا سيما ما يأتي:

– الأداءات العائلية وعلاوة الدراسة المدفوعة بعنوان تشريع الضمان الاجتماعي،

– التعويض للأجر الوحيد،

– علاوات الولادة والزواجوكل العلاوات الأخرى المدفوعة بمناسبة حدث عائلي

- **نسب الاشتراكات:**

حددت نسبة الاشتراكات ب 34.5%، وهي موزعة كما يلي:

25% من وعاء الاشتراكات على عاتق المستخدم،

9% من وعاء الاشتراكات على عاتق الأجير،

0.5 %من وعاء الاشتراكات على عاتق الخدمات الاجتماعية.

تم إقرار تخفيضات في نسب الاشتراكات لفائدة كل صاحب عمل قام بتشغيل طالب عمل أو طالب عمل لفترة مدتها 12 شهرا على الأقل.

العمال في المنازل:

حددت نسبة الاشتراكات بـ 29 %موزعة كالتالي:

- 24% على عاتق صاحب العمل،
- 5 % على عاتق العامل.

أساس الاشتراكات هو الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الفنانون والمؤلفون المأجورون على النشاط الفني و/ أو التأليف:

1- الفنانون والمؤلفون المأجورون على النشاط الفني و/أو التأليف بصفتهم فئات خاصة من المؤمن لهم اجتماعيا

حددت نسبة الاشتراكات ب 12% على عاتق الفنان أو المؤلف،

أساس الاشتراكات هو مبلغ الأجر المتقاض بعنوان كل نشاط فني و/أو تأليف في حدود سقف قدره ثلاث (03) مرات المبلغ الشهري للأجر الوطني الأدنى المضمون أو، عند الاقتضاء، ثلاث (03) مرات المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون، عندما يصرح بالأجر بعنوان الدخل السنوي

2- الفنانون والمؤلفون المأجورون على النشاط الفني و/أو التأليف بصفتهم فئات خاصة من المؤمن لهم اجتماعيا

حددت نسبة الاشتراكات ب 2.75% يتحملها حصريا الشخص المعنوي أو الطبيعي الغير دافع للأجر،

أساس الاشتراكات هو مبلغ الأجر الدفوع بعنوان كل نشاط فني و/أو تأليف.

الرياضيون المحترفون

حددت نسبة الاشتراكات ب 34.5%، و هي موزعة كما يلي:

- 25% من وعاء الاشتراكات على عاتق المستخدم،
- 9% من وعاء الاشتراكات على عاتق الأجير،
- 0.5 %من وعاء الاشتراكات على عاتق الخدمات الاجتماعية.

الأشخاص المشغلون من قبل الخواص

حددت نسبة الاشتراكات ب 6%، وهي موزعة كما يلي:

– 4 % على عاتق صاحب العمل

– 2 % على عاتق العامل.

أساس الاشتراكات والأجر الوطني الأدنى المضمون.

حراس مواقف السيارات المرخص لهم

حددت نسبة الاشتراكات بـ 3% ويتحملها المستفيد حصريا.

أساس الاشتراكاتوالأجر الوطني الأدنى المضمون.

المستخدمون الملاحون المبحرين على سفن وبواخر الصيد التجاري المأجورون بالحصة

حددت نسبة الاشتراكات بـ 12 % وتوزع كما يلي:

7 % على عاتق مجهز السفينة،

- 5 % على عاتق المستخدمين الملاحين المبحرين

o المعالجة المحاسبية

المعالجة المحاسبة لعمليات التحصيل و دفع اشتراكات و كذا عملية توزيعها على مختلف الصناديق الضمان الاجتماعي لشهر جانفي من السنة ن

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
412000		-ح/ أقساط الاشتراكات	961 961 588,29	
412100		ح/ رسوم التأخير وغرامات التأخر في السداد	78 806 060,15	
412300		ح/ أقساط الاشتراكات المتنازع عليها		
412400		ح/ رسوم التأخير وغرامات التأخر مساهماتالمتنازع عنها	3 147 518,25	

	414000	-ح/ أقساط الاشتراكات		961 961 588,29
	414100	ح/ رسوم التأخير وغرامات التأخر في السداد		78 806 060,15
	414300	ح/ أقساط الاشتراكات المتنازع عليها		
	414400	ح/ رسوم التأخير في السداد وغرامات التأخر مساهماتالمتنازع عنها		3 147 518,25
		-1/التصريحبالاشتراك		
419512		ح/إيرادات في انتظار التسجيل بنك	340008431,6	
419515		ح/إيرادات في انتظار التسجيل.ح ج بريدي	10920080,04	
419530		ح/إيرادات في انتظار التسجيل صندوق	57291588,26	
419595		ح/إيرادات في انتظار التسجيل الخزينة العامة	0602823433,3	
419599		ح/إيرادات في انتظار التسجيل عمليات اخرى	13 714 159,76	
	412000	ح/ أقساط الاشتراكات		1 014 192853,23
	412100	ح/ رسوم التأخير وغرامات التأخر في السداد		977 203,34
	412300	ح/ أقساط الاشتراكات المتنازع عليها		9 463 641,90
	412400	ح/ رسوم التأخير في السدادغرامات التأخر مساهمات المتنازع عنها		151 497,52
		ح/عملية التسديد		
414000		ح/ اشتراكات محل استردا	1 014 192 853,2	
414100		ح/ رسوم التأخير وغرامات التأخر في السدادRG	977 203,34	
414300		ح/ أقساط الاشتراكات المتنازع عليها	9 463 641,90	

414400		ح/ رسوم التأخير في السداد وغرامات التأخر مساهماتالمتنازع عنها	151 497,52	
	419600	ح/CNAS		465544654,7
	451146	ح/وكالة CNR عين تموشنت		510023732,5
	452146	ح/وكالة CNAC بعين تموشنت		40708996,46
	458446	ح/وكالة FNPOS عين تموشنت		8157637,07
	458500	ح/OPREBATهيئةالوقاية من الأخطار المهن		350 175,20
		/توزيع اشتراكات		
419600		ح/المساهمات التي سيتم تقسيمهاOD	465544654,7	
	700300	ح/لمساهمة المخصصة لإدارة التأمينات الاجتماعية		350527385,7
	700310	ح/المساهمة المخصصة لإدارة حوادث العمل والأ		
		مراض المهنية		36137142,68
	700330	ح/ المساهمة المخصصة لإدارة صناديق المساعدات		
	700360	والإغاثة		4248816,8
	700500	ح/ المساهمة المخصصة لإدارة المزايا العائلية		2030,03
	700515	ح/ المساهمة المخصصة للتنظيم الإداري		37185154,44
	700520	ح/غرامة التأخير		726024,12
	700360	ح/عقوبة التأخير		4200
	700540	ح/المساهمة المخصصة لإدارة الرقابة الطبية		2324061,12

	700580	ح/ المساهمة المخصصة لإدارة الخدمات الصحية والإ جماعية ح/المساهمة المخصصة للأموال الإعانات و الإغاثة /توزيع حصةCnas		33990534,37 399305,44

الفرع الثاني: تسجيل مختلف العمليات الدفع الخاصة بنشاط الصندوق

الاستفادة تكمن في نوعين من التعويضات حسب نوعية الخطر الاجتماعي:

01-التعويضات العينية: تشمل كل المصاريف العلاجية من دواء ومصاريف الطبيب والتحاليل والأشعة والنقل أو التنقل إلى المؤسسات العلاجية وكذلك الحمامات المعدنية.

02-التعويضات النقدية: وتعني تعويض الأيام التي توقف فيها المؤمن له اجتماعيا عن العمل بسبب الخطر الاجتماعي وانقطع بسببها الأجر وتحسب على أساس المرتب الذي كان العامل يتقاضاه قبل مرضه.

يقدم المؤمن له اجتماعيا شهادة مرضية تبرر توقفه عن العمل على مستوى مركز الدفع التابع له في اجل لا يتعدى48 ساعة،يحال ملفه للطبيب المستشار للمركز من اجل المراقبةالطبية.

أثناء العطلة المرضية يلتزم المريض بالمكوث في المنزل ولا يغادره إلا بأمر من الطبيب المعالج وبعد موافقة الطبيب المستشار للوكالة كما يتوجب على المريض عدم التنقل طوال مدة مرضه دون إذن مسبق من هيئة الضمان الاجتماعي.

يتم تعويض المؤمن له اجتماعيا على أساس:

*50 بالمائة من اليوم (1 إلى 15) .

*100 بالمائة ابتداء من اليوم 16 فما فوق.

*100 بالمائة من أول يوم في حالة الإقامة في مستشفى.

*100 بالمائة من أول يوم في حالة عطلة طويلة الأمد.

يستمر تعويض المؤمن له اجتماعيا في حالة تمديد العطل المرضية إلى غاية :

1- 03 سنوات في حالة اعتباره من الأمراض طويلة الأمد.

2- 300 يوما في حالة عدم اعتباره من الأمراض طويلة الأمد.

وبعد انقضاء الآجال يحال المريض على العجز.

التأمين عن العجز

العجز بصفة عامة هو عدم القدرة عن العمل، فهو حالة تصيب الإنسان في سلامته الجسدية فتؤثر على قواه البدنية و مقدرته على القيام بالعمل، و يقاس مدى فقد القدرة على العمل بالنظر إلى الشخص السليم المعافى و يتم التقدير بواسطة جداول تحديد العجز. تتم الإحالة على العجز وفق الشروط التالية :

الإصابة بعجز أو مانع عن العمل أو الكسب بقدرة على الأقل تساوي 50%.

عدم بلوغ السن القانونية للتقاعد..

تصنف حالات العجز طبقا للمادة 36 من قانون 11/83 إلى ثلاثة أصناف وتقسم حالات العجز وفقا لمعيار طبي إلى مجموعات تستحق كل مجموعة منها تعويضا محددا:

الفئة الأولى: عاجز(ة) قادر على ممارسة نشاط مهني مأجور.

الفئة الثانية: عاجز(ة) غير قادر إطلاقا على ممارسة أي نشاط

الفئة الثالثة: عاجز (ة) غير قادر إطلاقا على ممارسة أي نشاط مهني ، وضرورة استعانته بالغير للقيام بالأعمال الأساسية للحياة (الأكل، اللباس، الاغتسال... الخ)

تحتسب منحة العجز كما يلي :

الفئة الأولى: بنسبة60 % من الأجر السنوي الخاضع للاشتراكات بعد اقتطاع الضريبة واشتراك الضمان الاجتماعي..

الفئة الثانية: بنسبة 80 % من الأجر السنوي الخاضع للاشتراكات بعد اقتطاع الضريبة واشتراك الضمان الاجتماعي..

الفئة الثالثة: بنسبة80% من الأجر السنوي الخاضع للاشتراكات بعد اقتطاع الضريبة واشتراك الضمان الاجتماعي، يضاف إليها مبلغ زيادة الشخص المساعد وتصل إلى نسبة 40 % من مبلغ المنحة. تسدد منحة العجز شهريا وعند حلول آجال استحقاقها.

يتم نقل منحة العجز الخاصة بالمؤمن له اجتماعيا المتوفى إلى ذوي حقوقه، وفق ما هو منصوص عليه بالقانون.

يتم تقييم منح العجز طبقا للتنظيم الساري المفعول.

لا يمكن أن يكون المبلغ السنوي لمنحة العجز أقل من نسبة 75 % من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون.

يستمر الصندوق بالتكفل بمنحة العجز إلى غاية بلوغ السن القانونية للتقاعد.

التأمين عن الأخطار المهنية

كل عامل أجير أو شبيه بالأجير مهما كان قطاع النشاط الذي ينتمي إليه، يحق له الاستفادة من تعويض عن حادث العمل او مرض مهنيالذي قد يقع له.

و تعرفه المادة 65 من قانون 13/83 بما يلي:

"يعتبر حادث عمل كل حادث انجرت عنه أضرار بدنية عن سبب مفاجئ وخارجي حدث في إطار علاقة العمل"

يتم التصريح بحادث العمل في الآجال التالية:

خلال الـ 24 ساعة لدى صاحب العمل من قبل المؤمن له اجتماعيا أو من يمثله.

خلال الـ 48 ساعة، لدى هيئة الضمان الاجتماعي من قبل المستخدم.

كيف يتم منح الريع

يمنح ريع شهري إذا كانت نسبة العجز تساوي أو تفوق نسبة الـ 10%.

يمنح رأس مال تمثيلي للريع إذا كانت هذه النسبة أقل من 10% .

وتراجع نسبة العجز وفق التغير الذي يمكن أن يطرأ على الحالة الصحية للمؤمن له اجتماعيا.

في حال وقوع حادث عمل مميت، يستفيد ذوي حقوق الضحية من:

- رأس مال الوفاة.

- ريوع ذوي الحقوق.

الأمراض المهنية

المرض المهني هو ذاك المرض الذي يصاب به المؤمن له اجتماعيا والذي يلتقطه بمحيط عمله.

يحدد التنظيم قائمة الأمراض ذات المصدر المهني المحتمل وقائمة الأشغال التي من شأنها أن تتسبب فيها والقابلة للمراجعة والتقييم بنفس الكيفية ويقع على صاحب العمل الذي يستخدم وسائل من شأنها أن تتسبب في أمراض مهنية أن يصرح بها لدى هيئة الضمان الاجتماعي ولمفتش العمل وكذلكالمديرية الولائية للصحة.

يتم التصريح بالمرض المهني في أجل:

أدناه 15 يوما. أقصاه 3 أشهر ابتداء من تاريخ المعاينة الطبية للمرض.

يتضمن الملف الواجب تقديمه إلى الصندوق ما يلي:

- ✓ وثيقة التصريح بالمرض المهني.
- ✓ شهادة طبية أولية.

- ✓ شهادة تملأ من قبل صاحب أو أصحاب العمل المتواليين، وذلك بالنسبة لمناصب العمل المشغولة بصفة فعلية من قبل الضحية.

يتم تكوين وتصفية ملف المرض المهني وفق نفس الشروط المتعلقة بحوادث العمل.

وتتم التسجيلات كتالي:

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
406400		ح/ أطبا ء متعاقدون	46260,00	
461020		ح/اداءات عينية دفع عطلة مرضية	149712,22	
		ح/د فع عطلة الأمومة	338615,43	
461021		ح/د فع رأس مال الوفاة	503986.48	
461023		ح/ استرداد عطلة مرضية		7965,30
461120		ح/ استرداد منح عائلية		600,00
461180	512502	ح/البنك	8565,30	1038 574,13
		يومية البنكTB		
		دفع مختلف النفقاتليوم01فيفري		
		للسنةN		

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن

600112		ح/ الأداءات العينية، مصاريف الكشوفات الطبية	46260,00	
600113		ح/الأداءات العينية، تعويض شراء الأدوية	149712,22	
600141		ح/تعويضات يومية، عطلة الأمومة	338615,43	
600146		ح/ منحة الوفاة. مؤمن ناشط	503986.48	
	406400	ح/ أطبا ء متعاقدون		46260,00
	461020	ح/ اداءات عينية د فع تأمين عطل مرضية		149712,22
	461021	ح/د فع عطلة الأمومة		338615,43
	461023	ح /د فع رأس مال الوفاة		503986.48
		يومية الأداءات PR		
		ترصيد الحسابات الوسطية		

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن

461120		ح/ استرداد عطلة مرضية	7965,30	
461180		ح/ استرداد منح عائلية	600,00	
	512502	ح/البنك		8565,30
		يومية البنكTBاو ح ج بTP		

ملاحظة : بالنسبة لحسابات 461120/461180 فإنه حسابات وسيطة ترصد بنفس الحساب حين إعادة دفعها في حساب جديد دونالمساس بحساب النفقات

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
406150		ح/الأداءات النقدية ،مراكز العامة لتركيب اللواحق	157448,77	
406160		ح/ الأداءات النقدية حمامات معدنية	88045,09	
406600		ح /الأداءات النقدية نقلالصحيللمتعاقدين	993746,00	
406940		ح/ الأداءات النقدية جمعيات المعاقين عقليا	1117500,00	
461030		ح/ الأداءات النقدية دفع حوادث العمل و الأمراض المهنية	266089.78	
	512502	ح/البنك		2622829.64

		دفع مختلف النفقات ليوم03فيفري للسنةN		
600114		ح/ الأداءات العينية،معدات و لواحق طبية	157448,77	
600120		ح/لأداءات أخرى حمامات معدنية	88045,09	
600133		ح/ الأداءات العينية فئات خاصة،,مصاريف الكشوفات الطبية	993746,00	
600151		ح/مصاريف الإقامة جمعيات المعاقين	1117500,00	
600205		ح/عجز دائم مباشرة و غير مباشرة	266089.78	
	406150	ح/مراكز العامة لتركيب اللواحق		157448,77
	406160	ح/حمامات معدنية		88045,09

	406600	ح نقلالصحيللمتعاقدين		993746,00
	406940	ح/جمعيات المعاقين عقليا		1117500,00
	461030	ح/دفع حوادث العمل الأمراض المهنية		266089.78
		ترصيد الحسابات الوسطية ليوم 03فيفري للسنة م		
406120		ح/عيادات طبية خاصة	6383337,00	
406121		ح/عيادات التوليد خاصة	3050000,00	
406500		ح /متعاقدي النظارات الطبية	247240,24	
	515101	حساب جاري بريدي		9680577,24
		دفع مختلف النفقات ليوم12فيفري للسنةN		
600116		ح/الأداءات العينية,مصاريف تصفية الكلى	6383337,00	
600139		ح/الأداءات العينية,تأمين على الولادة ،مصاريف الإقامة	3050000,00	
600150		ح/الأداءات العينية,مصاريف النضارات الطبية	247240,24	

	406120	ح/عيادات طبية خاصة		6383337,00
	406121	ح/عيادات التوليد خاصة		3050000,00
	406500	ح /متعاقدي النظارات الطبية		247240,24
		ترصيد يومية 12فيفري للسنة ن		

المطلب الثاني: القوائم المالية

الفرع الأول: ميزانية الأصول والخصوم

- **<u>ميزانية الأصول</u>:** أصول تمثل الاصول مجموعه الوسائل الاقتصادية التي تحقق المنشاة من خلالها منافع مستقبليه نتيجة استخدامها في انتاج السلع او الخدمات او ممارسه نشاطها الاقتصادي بشكل عام1

البيان	الإجمالي	الإهتلاكات	الصافي 2022	الصافي 2021
الأصول (غير الجارية)				
فارق الشراء (ou goodwill)				
مصا ريف المالية القابلة للتتبيت				
بر مجيات المعلوم تيةو ما شابهها				
الإمتيازاتو الحقوقالمماتلة براءات				
التثبيتاتالعينية الأخرى				
مجموع التثبيتات المعنوية				
أراضي	11505331 ,00		11505 331,00	11 505331,00
عمليات ترتيب وتهيئة الأراض	284544,00	136581,12	147962,88	159344,64
البناءات	461872 741,62	208 033257,43	253839 484,19	265252 766,08
ترتيب والتهيئة	172841 846,54	147576 740,42	25 265106,12	30 635766,47
المنشئات المختلفة	53257 630,29	43 579202,33	9 678427,96	13 410856,98
وسائل النقل	11 371867,69	11 371867,69		431666,67
معدات مكتب	44089 038,29	39485 398,67	4603 639,62	4 413332,89
أدوات مكتب	47 736452,68	47 160631,51	575821,17	1 308370,44

أدوات إ علام آلي	71 207610,88	65 133432,39	6 074178,49	5 539989,95
معدات التبريد	10 939219,04	9 380782,17	1 558436,87	992253,51
معدات طبية	2 096519,12	1 506390,15	590128,97	529639,09
معدات سمعي بصري	27854 381,43	25879 727,47	1974 653,96	3 028020,79
أ دوات التغليف المسترجعة	2 183195,16	1 782611,51	400583,65	685452,72
تتبيتات في شكل إمتياز	1313 749,19		1 313749,19	1 313749,19
مجموع تتبيتات العينية	918 554126,93	601 026622,86	317 527504,07	339 206540,42
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	9 953350,25		9 953350,25	15 646693,73
مجموع الثبيتات المالية	9953 350,25		9953 350,25	15 646693,73
مجموع الأصول غير الجارية	**928 507477,18**	**601 026622,86**	**327480 854,32**	**354 853234,15**
مواد مستهلكة	6 285937,28		6 285937,28	5 874623,97
لوا زم مستهلكة	11420 976,95		11420 976,95	10 795451,25
مجموع المخزونات الجارية	17 706914,23		17 706914,23	16 670075,22
إشتراكات	3 073977 998,55		3 073977 998,55	2 888 474281,75
متعا ملي الصحة المد ينين	693,61		693,61	-23875,65
التعاضضيات المتعاقدة	35 554817,87		35 554817,87	35 554817,87
مدينين اخرون	577 283746,02		577 283746,02	480 757058,67
مجموع المستحقات والاستخدامات المماثلة	3 686 817256,05		3 686 817256,05	3 404 762282,64
قيم للتحصيل	167863 205,03		167863 205,03	126 100674,97
البنوك و الحسابات الجا رية	359 728243,56		359 728243,56	131 765262,95
الخزينة العمو مية و المؤسسات العامة	1 715351 901,71		1 715 351901,71	645 778413,10
الصندوق	3,85		3,85	6960,85
الموجودات و ما يماثلها	2 242 943354,15		2 242 943354,15	903 651311,87
مجموع لأصول الجارية	**5 947467 524,43**		**5 947467 524,43**	**4 325 083669,73**
المجموع العام للأصول	**6 875 975001,61**	**601 026622,86**	**6 274 948378,75**	**4 679 936903,88**

تحليل ميزانية الأ صول

تسح ميزانية الأصول بعرض التغيرات الحاصلة على مستوى الأصول الجارية و الغير الجارية حيت توضح الأرقام

أن المؤسسة حققت انخفاض في التثبيتات المادية بقيمة 21 679036 دج و هدا راجع الى عملية اتلاف العتاد

الى جانب نقص في التثبيتاتالمالية الغير جارية بقيمة 5693036 دج بالإضافة الى التذبذبات الخاصة في الأصول الجارية و هده التغيرات ترافقها تغيرات في قيم الاستغلال بقيمة 1036839 دج و القيمة الدمم بزيادة

قدرها 282054973دج و كدا القيم الجاهزة التي عرفت بدورها زيادة معتبرة

الفرع الثاني :ميزانية الخصوم

الخصوم هي عباره عن التزامات المالية على المؤسسة لأخرين من موردين ومقرضين ومالكين وتظهر جانب الخصوم في ميزانيه على شكل تالي:

الخصوم		
البيان	الصافي2022	الصافي 2021
رأس المال		
رأس المال الصادر		
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)		
فارق إعادة التقييم		
النتيجة الصافية		
تسيير التأميناتالإجتماعية	−2 526 884294,67	−3 476 368990,92
تسيير حوادت العمل و الأ مراض المهنية	24 969027,58	13 905913,81
أموال الإيعاناتو الإغاثة	46 444847,47	40 737345,38
تسيير ال أداءات العائلية	6306,49	8420,09
التسيير الإ داري	−151 241351,91	−202 265314,32
التسيير المرا قبة الطبية	−91 228913,23	−98 790061,37
تسيير الصحي والاجتماعي	371 558779,69	325 898763,15
تسسير أموال الإحتياطMP; AT	4 097611,32	3 481971,41
النتيجة الصافيةالإ جمالية)	−2 322 277987,26	−3 393 391952,77
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى،ترحيل من جديد	,53 17090011073	−13 696 619 120,76
حسا بات الربط	11 178 877 214,60	10 058 113 331,38
المجموع I	−8 233 411846,19	−7 031 897742,15
الخصوم غير الجارية		
القروض و الديون المالية	1 030836,34	1 056407,09
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
الديون الأخرى غير الجارية		
المؤوناتو المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	307 917244,67	290 021224,27
مجموع الخصوم غير الجارية II	308 948 081,01	291 077 631,36

الخصوم الجارية		
إ شتراكات قيد التحصيل	3 073 977 998 ,55	2 8882 474 281 ,75
حصة الضمان الاجتماعي من الإشتراكات	10 950 452 794,47	8 105 174 285 ,83
الموردون و الحسابات الملحقة	10 950 452794,47	8 105 174285,83
الضرائب	11931 299,37	235 166647,97
الديون الأخرى	0,00	0,00
خزينة الخصوم	163 050051,54	191 941799,12
مجموع الخصوم الجارية III	14 199412 143,93	11 420 757014,67
المجموع العام للخصوم	6 274948 378,75	4 679 936903,88

تحليل ميزانية الخصوم

نلاحظ من جانب الخصوم الغير جارية أن المؤسسة تعتمد على تموين داتي نسبتا إلى النتيجة المحققة لتغطية نفقاتها حيت عرفت هده الأخيرة عجز مع تغيير إيجابي في النتيجة السنة ن مقارنة مع السنة ن،_1أما فيما يخص الخصوم الجارية فعرفت زيادة مقارنة مع السنة الماضية هدا ما أدى الى العجز المالي

الفرع الثالث :جدول حسابات النتائج

يمكنن تعريف قائمه الدخل انها قائمه التي تظهر نتيجة الاعمال التشغيلية للوحدة الاقتصادية خلال مده محاسبيه وتهدف قائمه الدخل الى توفير مجموعه من البيانات الملائمة لاحتياجات مستخدمي هذه القائمة لتحقيق الهداف التي يسعون اليها1

	2022	2021
المبيعات و المنتوجات الملحقة	5 066 729186,84	4 436 871511,37
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات	0,00	0,00
الإنتاج المثبت	0,00	0,00
إعانات الإستغلال	0,00	0,00
-1إنتاج السنة المالية	**5 066 729186,84**	**4 436 871511,37**
المشتريات المستهلكة	-1327 571 709,30	-1 217 695412,28
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-5 034 054495,22	-5 630 003513,41
-2استهلاك السنة المالية	**-6 361 626204,52**	**-6 847 698925,69**
-3القيمة المضافة -1-2	**-1 294897 017,68**	**-2 410 827414,32**
أعباء المستخدمين	-548 272916,36	-575 421 696,46
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-116 028092,71	-119 888148,75

-4إجمالي فائض الإستغلال	**-1 959 198026,75**	**-3 106 137259,53**
المنتجات العملياتية الأخرى	0,00	0,00
الأعباء العملياتية الأخرى	0,00	0,00
المخصصات للاهتلاكاتو المؤونات و خسارة القيمة	0,00	0,00
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	4 681715,18	2 217971,44
-5النتيجة العملياتية	**-1 954 516311,57**	**- 3 103 919288,09**
المنتوجات المالية	0,00	0,00
الأعباء المالية	0,00	0,00
-6النتيجة المالية	**0,00**	**0,00**
- 7النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)	**-1 954 516311,57**	**-3 103 919288,09**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00	0,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	0,00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	5 071 410902,02	4 439 089482,81
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-7 025 927213,59	-7 543 008770,90
- 8النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-1 954 516311,57**	**-3 103 919288,09**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	0,00	0,00
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	0,00	0,00
-9النتيجة غير العادية	0,00	0,00
-10صافي نتيجة السنة المالية	-1 954 516311,57	-3 103 919288,09
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1)		
-11صافي نتيجةالمجموع المدمج(1)		
و منها حصة ذوي الأقلية(1)		
حصة المجمع(1)		

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه ما يلي:

-إنتاج السنة المالية(1)2022 يقدر729186,84 066 5دجأماالسنة 2021 فقدرب871511,37 436 4دج فقد عرف ارتفاع بقيمة 629857675.47 دج

. -أما استهلاك السنة المالية(2)2022 قدرب626204,52 361 6دج أما السنة2021 قدر ب 698925,69 847 6 دج ، يعبر عن انخفاض في قيمة الخدمات و هو مأشر جيد من أجل نتيجة إيجابية.

-القيمة المضافة 1-2 فهو يمتل (017,68 294897 1-)و(827414,32 410 2-)للسنتين المتتاليتين بالرغم من أن النتيجة خسارة إلا أنها نتيجة في تحسن إيجابي أ ما

-إجمالي فائض الإستغلال4يساوي 198026,75 959 1-دج و137259,53 106 3-دج للسنتين المتتاليتين بعد إضافة الأ عباء المستخدمين التي تعبر عن الحصة الأكبر في ما يتعلق بنفقات التسيير التشغيليةبالرغممن اعتباره فائض سلبي إلا أن فارق هو فارق إيجابي، وهدا ما يعطي نفس -النتيجة العملياتية5 وهو ما يعبر عن النتيجة الصافية للأنشطة العادية في الأخير .

الفرع الرابع:بيان تدفقات النقدية

يحدد معيار الدولي 01 أن بيان التدفق النقدي جزء لا يتجزأ من البيانات المالية، ويشير إلى معيار المحاسبة الدولي 07 لعرض هذا الجدول.

تعتبر معلومات التدفق النقدي مفد ة لمستخدمي البيانات المالية لأنها توفر أساسا لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقد وما حكمه ولتحديد الاحتياجات التشغيلية للمنشأة لاستخدام هده التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون تقييما لقدرة المنشأة على توليد النقد أو ما يعادله بالإضافة إلى توقيت تحققها والتأكد منه.

جدول التدفقات النقدية

البيان	2022	2021
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التحصيلات المستلمة من المساهمين	5.627.612.406,07	4.279.605.210,42
التحصيلات المستلمة من الاتفاقيات الدولية		
تحصيلات الاشتراكات المقرر سدادها		
التحصيلات المستلمة من العملاء		
التحصيلات المستلمة من الهياكل الصحية و الاجتماعية		
تحصيلات الرسوم الإدارية للمنظمات الإجتماعية	4.663.751,61	7.865.273,36
تحصيلات الرسوم الإدارية الأخرى		
التحصيلات من شركات التأمين المتبادل و الرسوم الإدارية	1.547.887,04	3.929.187,35
تحصيلات المنافع المعاد احتسابها	7.629.079,57	12.774.400,96
تحصيلات المبالغ الزائدة عن الاستحقاقات	177.343,90	354.242,09
تحصيلات التحويلات الداخلية	2.595.351.990,00	1.907.537.000,00
تحصيلات انتر لينك	274.400,00	3.932.890,00
التحصيلات المستلمة من الموظفين	492.264,55	555.103,29
التحصيلات الأخرى	11.948.287,07	28.702.707,46
المشاركة في باقة المستشفيات		

نفقات الأداءات	-1.828.012.512,30	-1.680.441.365,23
المدفوعات نيابة عن الدولة	-192.079.714,87	-172.671.197,54
المدفوعات عن الاتفاقيات الدولية		
المدفوعات نيابة عن شركات التأمين المتبادل المعتمدة		
المبالغ المدفوعة للموردو المخزونات و الخدمات	-26.977.685,88	-23.992.765,67
المبالغ المدفوعة للموظفين	-133.385.802,81	-93.914.704,31
حصص الأسهم المدفوعة لمنظمات الضمان الإجتماعي	-3.393.671.034,45	-2.010.000.000,00
المبالغ المدفوعة للأعمال الإجتماعية	-8.542.990,52	-9.703.330,03
مساهمات الضمان الاجتماعي و MGTSS	-1.767.494,50	-2.505.778,30
الفوائد و الرسوم المالية الأخرى المدفوعة		
الضرائب, الاستيعاب و IBS	-20.067.719,69	-14.755.377,28
نفقات المنافع المعاد احتسابها	-10.510.128,04	-12.212.744,97
مدفوعات المبالغ الزائدة في الإعانات		-8.460,75
مصاريف التحويلات الداخلية	-2.595.351.990,00	-1.907.537.000,00
مصاريف انتر لينك		-113.072.259,74
المصاريف الأخرى		-1.122.293,65
إرجاع طلبات الإشتراكات (الشيكات غير المدفوعة – خطأ حقيقي)	-22.073.890,61	-17.912.576,23
التدفق النقدي قبل البنود غير العادية	17.256.446,14	185.406.161,23
التدفق النقدي المتعلق بالبنود غير العادية		
التحصيلات المرتبطة بالكوارث الطبيعية		
المدفوعات المرتبطة بالكوارث الطبيعية		
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (أ)	**17.256.446,14**	**185.406.161,23**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
المدفوعات على حيازة الأصول الملموسة أو غير الملموسة	-42.768.463,34	-66.624.471,82
تحصيلات التنازل عن الأصول الملموسة أو غير الملموسة		
تحصيلات سداد القروض الشخصية	637.978,10	660.000,00
المدفوعات على حيازة الأصول المالية		
نفقات قروض الموظفين		-600.000,00
تحصيلات التنازل عن الأصول المالية		
الفوائد المستلمة على الاستثمارات المالية		
توزيعات الأرباح و حصة النتائج المستلمة		
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية (ب)	**-42.130.485,24**	**-66.564.471,82**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
التحصيلات من القروض		
سداد القروض أو الديون المماثلة الأخرى		

الإعانات		1.760.353,69
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ج)		**1.760.353,69**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد و النقد المعادل		
تباين التدفق النقدي (أ+ب+ج)	-24.874.039,10	120.602.043,10
النقد أو النقد المعادل في بداية الفترة	685.691.425,91	570.978.880,27
النقد أو النقد المعادل في نهاية الفترة	1.022.722.478,01	685.691.425,91
التغير في التدفق النقدي للفترة	**337.031.052,10**	**1.256.670.306,18**

بالنسبة للأنشطة التشغيلية: كان صافي التدفق النقدي التشغيلي المحقق لسنة ن أفضل من الصافي المحقق في سنة ن -1 حيث إ أرتفع إلى 168149715,09 دج و هذا راجعإلى ارتفاع التحصيلات المستلمة من أرباب العمل المنتسبين إلى هيئة الضمان الاجتماعي إلى جاني ترشيد النفقات التسيير ودالك بإتباع سياسات صارمة في إنفاق الأموال ولا سيما في تسيير المخزونات كما تم تعزيز نطام الرقابة الطبية و تكتيف حملات إعلامية لقمع الغش للتزوير. يجب على المؤسسة تعزيز مراقبة نفقات الدواء باعتباره العنصر الأكثر إ نفا قا

بالنسبة للأنشطة الاستثمارية: شهد صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية عجزا فيكل من سنة ن و سنة ن-1 ولكن قد انخفض هذا العجز ب 24433986,58 دجو هذا بسبب حيازتها على أصول ملموسة و غير ملموسة و عدم وجود أي مقبوضاتاستثمارية أخرى لتغطية هذا العجز. يجب على المؤسسة التحكم في النفقات المتعلقة بحيازة الأصولوالتخلص من الأصول الغير المرغوب فيها لمعالجة هذا العجز في السنواتالقادمة.

بالنسبة للأنشطة التمويلية: نلاحظ عدم وجود أي تحصيلات أو مقبوضات للمؤسسة متعلقة بالأنشطة التمويلية عدا الاعانات المالية المتحصل عليها من المديرية العامة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS والمقدرة ب 1760353,69 دجفي سنة ن-1.

الفرع الخامس:جدول تغير الأموال الخاصة: لتعريف حسبNSCF وبموجب القانون الجديد، يشكل بيان التغيرات في حقوق الملكية تحليلاً للحركات التي أثرت على كل بند من البنود التي تشكل حقوق ملكية المنشأة خلال السنة المالية. الحد الأدنى من المعلومات التي سيتم تقديمها في هذا التقرير يتعلق بالحركات المرتبطة بما يلي:

إلى النتيجة الصافية للسنة المالية التغيرات في الأساليب المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم تسجيل أثرها مباشرة في حقوق الملكية إلى الإيرادات والمصروفات الأخرى المسجلة مباشرة في حقوق الملكية كجزء من تصحيح الأخطاء الهامة،العمليات الرأسمالية (الزيادة التخفيض، السداد، الخ.) توزيعات ومخصصات الأرباح المقررة خلال السنة المالية

جدول تغير الأموال الخاصة

	رأسمال	علاوة	فارق	فرق إعادة	الإحتياطات
	الشركة	**الإصدار**	**التقييم**	**التقييم**	و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
تغيير الطريقة الحسابية	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
تصحيح الأخطاء الهامة	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
إعادة تقييم التثبيتات	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
الحصص المدفوعة	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
زيادة رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
صافي نتيجة السنة المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
الرصيد في 31 ديسمبر N-1	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
تغيير الطريقة المحسابية	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
إعادة تقييم التثبيتات	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
الحصص المدفوعة	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
زيادة رأس المال	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
صافي نتيجة السنة المالية	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**
الرصيد في 31 ديسمبر N	0,00	0,00	0,00	0,00	**0,00**

لم تقم الصندوق بتسجيل أي عمليات لها علاقة مع تغيير رأس المال .

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، قمنا بدراسة تطبيقية شاملة للممارسات المحاسبية في نشاط الضمان الاجتماعي و هدا بأخذ عينة عن كل العمليات المحاسبة التي يقوم بها الصندوق ، مستندين إلى النظام المحاسبي المالي الجديد. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير التحولات في النظام المحاسبي على الكفاءة والشفافية والمصداقية في التقارير المالية لهذا القطاع الحيوي.

في الختام، تبرز هذه الدراسة التطبيقية أهمية التكيف مع النظام المحاسبي المالي الجديد في قطاع الضمان الاجتماعي. من خلال مواجهة التحديات واستغلال الفرص المتاحة، يمكن لهذا القطاع تحقيق تحسينات جوهرية في كفاءته وشفافيته، مما يسهم في تعزيز الثقة والمصداقية بين جميع الأطراف المعنية. تعد هذه الجهود ضرورية لضمان الاستدامة والنجاح المستقبلي للقطاع في ظل التحولات المستمرة في البيئة المالية العالمية.

خاتمة

الخاتمة العامة

إن النظام الضمان الاجتماعي بما في ذلكCNAS هو منفعة عامه ثمينة نتيجة لتاريخ يمتد لأكثر من 50 سنه والأمر متروك لنا للحفاظ عليه وإدامته.

هذه الاستدامة المالية مهما كانت أساسيه هي شرط وليس هدف للنظام ضمان الاجتماعي وقيام المحاسبة الصندوق على أساس مبادئ وفق للنظام المحاسبي المالي سمح بتوفير مخرجات كالقوائم المالية التي تسمح بمتابعة وضعياتها المالية ودلك لتوفر المعلومة المحاسبية الدقيقة والوقتية كأداة ساعدت للصندوق بتحقيق قفزة نوعية في أدائها المالي وتخطيها العجز الذي عانت منه لسنوات ماضية وبهذا الروح تم بناء التحليلات والمقترحات التي تزال خاضه للتحسين.

ومن خلال دراستنا لهدا الموضوع والذي جاء تحت عنوان "**المعالجة المحاسبية لعمليات الضمان الاجتماعي**"

تمكنا من الوصول إلى أهم الاستنتاجات التي تعالج الإشكالية الرئيسية التي تدور حول كيفية معالجة عملية التأمين وفق النظام المحاسبي المالي في صندوق الضمان الاجتماعي باختبار الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة من أجل التأكد منها أو نفيها وقد تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- قبل ضهور النظام المحاسبي المالي واجهت الممارسة المحاسبية تحدياتونقائص عديدة كانت تشكل عقبة امام نجاحها حسب الفرضية الأولى ونذكر منها:

صعوبة تقييم القدرة على السداد: لأن المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية كانت غير كافية.

القيود في تحليل المالي: حيت كانت أدوات التحليل المالي التقليدية تعتمد على القوائم المالية المتاحة دون و جود قائمة التدفقات المالية،

تضارب بين الأرباح والتدفقات النقدية: في بعض الأحيان تظهر ان الشركة تحقق أرباح عالية وفقا لقائمة الدخل لكن في الواقع تعاني من نقص في التدفقات المالية لازمة للعمليات التشغيلية والاستثمارية و التمويلية.

الاعتماد على الافتراضات التقديرية: كانت بعض البنود في القوائم المالية تعتمد بشكل كبير على التقديرات و الافتراضات المحاسبة للإهلاك والمخصصات وهدا قد يؤدي إلى تباين كبير بين الأرباح و النقد المتاح فعلا. وهدا ما قد تم افتراضه أولا وتم تأكيده.

هذه التحديات كانت تسعى من الشركات تطوير إستراتيجية مبتكرة لمواجهتها من اجل تحسين كفاءة نظمها المحاسبية و ضمان تقديم معلومات مالية دقيقة و موثوقة لمستخدميها

- تتمثل الفرضية الثانية في تأكيد فعالية النظام المحاسبي المالي الذي يؤثر على محتوى المعلوماتي للقوائم المالية لشركه الضمان الاجتماعي وهذا ما تم عرضه في جانب تطبيقي حيث توصلنا إلى أن قيمه المحتوى الإعلامي للقوائم المالية عند تطبيق نظام المحاسبي المالي هي أفضل من محتوى الإعلامي للنظام السابق.

لذي يعكس شفافية وجودة العمليات المحاسبية ويقترح حلول تقنيه للتسجيل وتقييم المحاسبي للعمليات التي لم يعالجه المخطط المحاسب الوطني وتقديم شفافية وثقه أكثر للحسابات والمعلومات المالية الذي من شانها تقويه من مصداقية مؤسسه وبهذا فإن النظام المحاسبي المالي أدى إلى تحسين وتسهيل الممارسة المحاسبية فيه.

مما سبق التطرق إليه فإن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية يطبق النظام المحاسبي المالي منذ2015 إلا وان منذ إصداره لم يعرف أي متابعه أو تحديث لقوانينه من حيث تشهد معايير تقارير المالية الدولية العديد من التعديلات عليها أو استبدالها تجعلها تتماشى مع أوضاع التي يمر بها عالم المال والأعمال لاسيما قطاع الضمان الاجتماعي فإلى جانب كل المزايا التي أثراها النظام في القطاع إلا انه لا يتماشى مع التغيرات الطارئة على المعايير الدولية العالمية التي استمد منها.

- محاسبة صناديق الضمان الاجتماعي تسمك حسب الأشكال التجارية طبقا للقوانينو التنظيمات المعمول بهما، حيث تحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي القواعد المتعلقة بمحاسبة و بتقرير وضعها من حيث الأصول و الخصـــوم، و بصفة عامة بالتنظيم المالي للصناديق .إذن فإن صناديق الضمان الاجتماعي تطبق المحاسبة التجارية لمعالجة نشاطاتها التي كانت قبل سنة 2010 تخضع لقواعد المخطط المحاسبي الوطنيPCN ، و الذي ألغي بموجب أحكام القانون -11 07الصادر في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث سماه بالمحاسبة المالية

يتميز النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي بخصائص متعددة

- ✓ تعتمد مصادر التمويل في قطاع الضمان الاجتماعي على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال الاقتطاعات المصرح بها و غير دلك ،مما يجعل عملياتها مقترنة بمحاسبة التحصيلات لمختلف الاشتراكات ، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر التحويل الداخلية،
- ✓ يتمثل المنتج النهائي لقطاع الضمان الاجتماعي في تقديم الخدمة وليس السلعة وهدا ما يجعل حساباتها متعلقة بخدمة الأداءات المتنوعة التي يتحملها الصندوق .
- ✓ يتمتع قطاع الضمان الاجتماعي بالثقة المالية العالية لأنه يقدم خدمة أجلة بدون ضمان مما لا يمكن للقطاع تحديد مقدار أرباحه أو خسارته بدقة كافية في ختام السنة المالية، وبهذا فإن تحقيق الربح هو شرط و ليس هدف .وبهذاأكد فرضية الثالثة للدراسة .

من خلال دراسة الفرضيات تم الوصول إلى النتائج التالية:

ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة هو أن ضمان اجتماعي هو نظام تأميني تكاملي عام يهدف إلى حماية العمال وذويهم ولإعطاء أكثر مصداقية للأرقام الإحصائية فأنها تعتمد على نظام محاسبي كخطوه هامه في تسجيلاتها المحاسبية الخاصة بنشاط المصالح الرئيسية لها.

وبهذا تم بناء المقترحات التالية:

لضمان استدامة الصندوق يجب تعزيز نظام الرقابة خاصة المتعلق باشتراكات العمال والمستخدمين في ضل تفاقم ظاهره السوق الموازي الغير مصرح به لدى هيئات الضمان الاجتماعي ،إلى جانب الرقابة عل مستوى نفقات الأدوية التي تعبر عن الحصة الكبيرة في نفقات الخاصة بالأداءات، توعية المواطن بضرورة الحفاظ على السلامة المالية للصندوق ،

باعتبار التشغيل من صلاحيات الوزارة الوصية التابع لها الصندوق فنقترح أحداث مناصب شغل من شئنها المشاركة في تحصيل الإرادات بدلا من منحة البطالة التي تعتبر مرتين عاتق على الدولة ،من خلال صب الأجور، و تحمل اعبأ الضمان الاجتماعي.

مواكبة التغيرات على ساحة الدولة والوطنية، في ضل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية لاستحداث النظم المحاسبية وتجنب تجميده كما حصل مع المخطط المحاسبي الوطني.

آفاق للدراسة:

دراسة حالة الممارسة المحاسبية في قطاع الضمان يمكن أن توفر رؤى مهمة حول التحديات والفرص المستقبلية في هذا المجال. الأفاق المستقبلية لهذه الدراسة يمكن أن تتضمن عدة جوانب رئيسية:

** .1التطور التكنولوجي:**

** – الذكاء الاصطناعي والتحليل البيانات**: يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل البيانات الكبير تحسين دقة وكفاءة العمليات المحاسبية. يمكن استخدامها في التنبؤ بالمخاطر المالية وتحليل الاتجاهات وتقديم توصيات استراتيجية.

** – البلوك تشين**: يمكن لتقنية البلوك تشين تعزيز شفافية وأمان العمليات المالية، مما يسهل تتبع المعاملات ويقلل من الاحتيال المالي.

** .2التوافق مع المعايير العالمية:**

** – المعايير المحاسبية الدولية**: تعزيز التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية مثل IFRS (معايير التقارير المالية الدولية) يمكن أن يساعد في تحسين قابلية المقارنة والشفافية في التقارير المالية.

** .3التحديات التنظيمية:**

** – التغيرات التشريعية**: مواكبة التغيرات التشريعية في القوانين واللوائح المحلية والدولية يعتبر أمرًا حيويًا. يتطلب ذلك تطوير نظم محاسبية مرنة وقابلة للتكيف مع المتطلبات الجديدة.

** .4تطوير الموارد البشرية:**

** – التدريب والتطوير المهني**: الاستثمار في تدريب وتطوير مهارات المحاسبين يمكن أن يعزز من كفاءتهم وقدرتهم على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة بفعالية.

** .5الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:**

** – التقارير المستدامة**: تزايد التركيز على المسؤولية الاجتماعية والاستدامة يتطلب من الشركات تطوير تقارير محاسبية تشمل الأداء البيئي والاجتماعي بجانب الأداء المالي.

** .6تحسين الأنظمة والبنية التحتية:**

** – التكامل بين الأنظمة**: تعزيز التكامل بين النظم المحاسبية وأنظمة الإدارة الأخرى يمكن أن يحسن من تدفق المعلومات وكفاءة العمليات.

توصيات لدراسة مستقبلية:

** .1تحليل تأثير التكنولوجيا الحديثة**: دراسة كيف يمكن لتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين تغيير الممارسات المحاسبية.

** .2تقييم تأثير المعايير الدولية**: دراسة كيف يمكن للتوافق مع المعايير الدولية تحسين الشفافية والثقة في التقارير المالية.

** .3استكشاف استراتيجيات الاستدامة**: بحث كيفية دمج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في التقارير المحاسبية.

** .4تقييم برامج التدريب والتطوير**: دراسة فعالية برامج التدريب الحالية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

دراسة حالة الممارسة المحاسبية في قطاع الضمان االإجتماعي يمكن أن توفر رؤى قيمة لتحسين الممارسات الحالية والتكيف مع المتطلبات المستقبلية، مما يعزز من الشفافية، الكفاءة، والاستدامة في هذا القطاع.

الملاحق

CNAS AGENCE AIN TEMOUCHENT
MARNI SANDID FATNA AIN TEMOUCHENT
EXERCICE DU [illegible]

أصول

الأصول المالية	الخام	اهتلاكات-ارصدة	الإجمالي	الإجمالي
الأصول المثبتة (غير الجارية)				
فارق الشراء (ou goodwill)	0,00	0,00	0,00	0,00
التثبيتات المعنوية	0,00	0,00	0,00	0,00
التثبيتات العينية				
الأراضي	0,00	0,00	0,00	0,00
البناءات	0,00	0,00	0,00	0,00
التثبيتات العينية الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,00
إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى	0,00	0,00	0,00	0,00
التثبيتات الجاري انجازها	0,00	0,00	0,00	0,00
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة	0,00	0,00	0,00	0,00
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	0,00	0,00	0,00	0,00
السندات الأخرى المثبتة	0,00	0,00	0,00	0,00
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	0,00	0,00	0,00	0,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	0,00	0,00	0,00	0,00
حسابات الإرتباط	0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع الأصول غير الجارية	0,00	0,00	0,00	0,00
الأصول الجارية				
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	0,00	0,00	0,00	0,00
الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	0,00	0,00	0,00	0,00
المدينون الأخرون	0,00	0,00	0,00	0,00
الضرائب	0,00	0,00	0,00	0,00
الأصول الأخرى الجارية	0,00	0,00	0,00	0,00
الموجودات و ما يماثلها				
توظيفات و أصول مالية جارية	0,00	0,00	0,00	0,00
أموال الخزينة	0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع الأصول الجارية	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع العام للأصول	0,00	0,00	0,00	0,00

CNAS AGENCE AIN TEMOUCHENT
MARNI SANDID FATNA AIN TEMOUCHENT

EXERCICE DU [illegible]

حسابات النتائج

المبيعات و المنتوجات الملحقه	6 133 090 641,52	5 066 729 186,84
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	0,00	0,00
الإنتاج المثبت	0,00	0,00
إعانات الإستغلال	0,00	0,00
1- إنتاج السنه المالية	**6 133 090 641,52**	**5 066 729 186,84**
المشتريات المستهلكة	-1 394 827 459,83	-1 327 571 709,30
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-5 449 331 378,50	-5 034 054 495,22
2- استهلاك السنة المالية	**-6 844 158 838,33**	**-6 361 626 204,52**
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	**-711 068 196,81**	**-1 294 897 017,68**
أعباء المستخدمين	-547 668 311,35	-548 272 916,36
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-115 840 831,33	-116 026 092,71
4- إجمالي فائض الإستغلال	**-1 374 577 339,49**	**-1 959 198 026,75**
المنتوجات العملياتية الأخرى	0,00	0,00
الأعباء العملياتية الأخرى	0,00	0,00
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	0,00	0,00
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	17 202 792,24	4 681 715,18
5- النتيجة العملياتية	**-1 357 374 547,25**	**-1 954 516 311,57**
المنتوجات المالية	0,00	0,00
الأعباء المالية	0,00	0,00
6- النتيجة المالية	**0,00**	**0,00**
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**-1 357 374 547,25**	**-1 954 516 311,57**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00	0,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	0,00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**6 150 293 433,76**	**5 071 410 902,02**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**-7 507 667 981,01**	**-7 025 927 213,59**
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-1 357 374 547,25**	**-1 954 516 311,57**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	0,00	0,00
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	0,00	0,00
9- النتيجة غير العادية	**0,00**	**0,00**
10- صافي نتيجة السنة المالية	**-1 357 374 547,25**	**-1 954 516 311,57**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)		
11- صافي نتيجةالمجموع المدمج (1)		
و منها حصة ذوي الأقلية (1)		
حصة المجمع (1)		

CNAS AGENCE AIN TEMOUCHENT
MARNI SANDID FATNA AIN TEMOUCHENT

EXERCICE DU [illegible]

جدول سيولة الخزينة

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	13 924 028 204,17	11 297 459 785,42
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	0,00	0,00
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	0,00	0,00
الضرائب عن النتائج المدفوعة	0,00	0,00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**13 924 028 204,17**	**11 297 459 785,42**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	0,00	0,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملي	**13 924 028 204,17**	**11 297 459 785,42**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار	**0,00**	**0,00**
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-4 964 842,36	-9 735 493,57
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0,00	0,00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	0,00	0,00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية	0,00	0,00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	0,00	0,00
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	0,00	0,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستث	**-4 964 842,36**	**-9 735 493,57**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	**0,00**	**0,00**
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	0,00	0,00
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	0,00	0,00
التحصيلات المتأتية من القروض	0,00	0,00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	0,00	0,00
(74;131;132)Subventions	0,00	0,00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(	**0,00**	**0,00**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات	0,00	0,00
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	**13 919 063 361,81**	**11 287 724 291,85**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	2 242 943 354,15	903 651 311,87
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	4 699 238 952,99	2 242 943 354,15
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**2 456 295 598,84**	**1 339 292 042,28**
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	4 217 951 769,99	3 661 570 029,54

CNAS AGENCE AIN TEMOUCHENT
MARNI SANDID FATNA AIN TEMOUCHENT

EXERCICE

جدول تغير الأموال الخاصة

رأسمال الشركه	علاوه الإصدار	فارق التقييم	فرق إعاده التقييم	الاحتياطات و النتيجة
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**

31/01/2022	414300	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	3 163 552,35	-
31/01/2022	414306	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	1 458,20	-
31/01/2022	414309	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	8 413,63	-
31/01/2022	414310	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	6 253 461,97	-
31/01/2022	414315	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	36 755,75	-
31/01/2022	414400	2022/01	ventilation Quote part Majorations de re	19 722,62	-
31/01/2022	414415	2022/01	ventilation Quote part Majorations de re	285,81	-
31/01/2022	419600	2022/01	ventilation Quote part CNAS 012022	-	465 544 654,73
31/01/2022	451146	2022/01	ventilation Quote part CNR	-	510 023 732,53
31/01/2022	452146	2022/01	ventilation Quote part CNAC	-	40 708 996,46
31/01/2022	458446	2022/01	ventilation Quote part FNPOS	-	8 157 637,07
31/01/2022	458200	2022/01	ventilation Quote part CACOBATH	-	-
31/01/2022	458500	2022/01	ventilation Quote part OPREBAT	-	209 846,53
31/01/2022	419600	2022/01	Repartition Produit CNAS	465 544 654,73	-
31/01/2022	700300	2022/01	Repartition AS CNAS	-	350 527 385,73
31/01/2022	700540	2022/01	Repartition AS CNAS	-	33 990 534,37
31/01/2022	700330	2022/01	Repartition AS CNAS	-	4 248 816,80
31/01/2022	700500	2022/01	Repartition AS CNAS	-	33 990 534,37
31/01/2022	700520	2022/01	Repartition AS CNAS	-	2 124 408,40
31/01/2022	700360	2022/01	Repartition Ass F CNAS	-	2 030,03
31/01/2022	700500	2022/01	Repartition Ass F CNAS	-	176,52
31/01/2022	700310	2022/01	Repartition AT CNAS	-	36 137 142,68
31/01/2022	700580	2022/01	Repartition AT CNAS	-	399 305,44
31/01/2022	700500	2022/01	Repartition AT CNAS	-	3 194 443,55
31/01/2022	700520	2022/01	Repartition AT CNAS	-	199 652,72
31/01/2022	700510	2022/01	Repartition MR CNAS	-	726 024,12
31/01/2022	700515	2022/01	Repartition PR CNAS	-	4 200,00

31/01/2022	412000	2022/01	Encaissement C13	-	10 199 013,75
31/01/2022	412004	2022/01	Encaissement C05	-	3,75
31/01/2022	412004	2022/01	Encaissement C15	-	99,81
31/01/2022	412004	2022/01	Encaissement C13	-	439 569,94
31/01/2022	412004	2022/01	Encaissement C14	-	507 134 072,89
31/01/2022	412006	2022/01	Encaissement C10	-	15 126,46
31/01/2022	412006	2022/01	Encaissement C12	-	193 261,87
31/01/2022	412009	2022/01	Encaissement C13	-	124 825,14
31/01/2022	412009	2022/01	Encaissement C10	-	1 944 598,39
31/01/2022	412009	2022/01	Encaissement C12	-	8 669 245,76
31/01/2022	412010	2022/01	Encaissement C14	-	3 669 904,09
31/01/2022	412015	2022/01	Encaissement C15	-	22 085,04
31/01/2022	412015	2022/01	Encaissement C14	-	2 982 838,90
31/01/2022	412015	2022/01	Encaissement C13	-	156 671,13
31/01/2022	412015	2022/01	Encaissement C12	-	4 300 284,52
31/01/2022	412015	2022/01	Encaissement C10	-	476 537,09
31/01/2022	412015	2022/01	Encaissement C19	-	196 612,51
31/01/2022	412100	2022/01	Encaissement C12	-	49 033,56
31/01/2022	412100	2022/01	Encaissement C10	-	28 381,72
31/01/2022	412103	2022/01	Encaissement C10	-	727 968,21
31/01/2022	412103	2022/01	Encaissement C12	-	165 657,43
31/01/2022	412103	2022/01	Encaissement C15	-	1 512,00
31/01/2022	412115	2022/01	Encaissement C10	-	450,42
31/01/2022	412200	2022/01	Encaissement C10	-	200,00
31/01/2022	412200	2022/01	Encaissement C12	-	4 000,00
31/01/2022	412300	2022/01	Encaissement C10	-	1 049 554,30
31/01/2022	412300	2022/01	Encaissement C12	-	2 113 998,05
31/01/2022	412306	2022/01	Encaissement C12	-	1 263,20
31/01/2022	412306	2022/01	Encaissement C10	-	195,00
31/01/2022	412309	2022/01	Encaissement C10	-	8 413,63
31/01/2022	412310	2022/01	Encaissement C12	-	6 253 461,97
31/01/2022	412315	2022/01	Encaissement C12	-	34 567,12
31/01/2022	412315	2022/01	Encaissement C10	-	2 188,63
31/01/2022	412400	2022/01	Encaissement C10	-	19 722,62
31/01/2022	412415	2022/01	Encaissement C10	-	285,81
31/01/2022	419110	2022/01	Encaissement C15	-	0,03
31/01/2022	419110	2022/01	Encaissement C13	-	0,08
31/01/2022	419110	2022/01	Encaissement C10	-	9 976,64
31/01/2022	419110	2022/01	Encaissement C12	-	1 850,24
31/01/2022	419110	2022/01	Encaissement C14	-	123 662,09
31/01/2022	419110	2022/01	Encaissement C19	-	0,01
31/01/2022	467810	2022/01	Encaissement C10	-	1 859,00
31/01/2022	467810	2022/01	Encaissement C12	-	8 838,00
31/01/2022	412000	2022/01	Redressement Encaissement C10>Cotisation	20 700,00	-
31/01/2022	412015	2022/01	Redressement Encaissement C10>Cotisation	300,00	-
31/01/2022	419530	2022/01	Redressement Encaissement C10	-	21 000,00
31/01/2022	412000	2022/01	Redressement Encaissement C15>Cotisation	1 219 705,66	-
31/01/2022	412015	2022/01	Redressement Encaissement C15>Cotisation	17 676,89	-
31/01/2022	419596	2022/01	Redressement Encaissement C15	-	1 237 382,55
31/01/2022	414000	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	483 876 253,25	-
31/01/2022	414004	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	507 573 746,39	-
31/01/2022	414006	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	208 388,33	-
31/01/2022	414009	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	10 738 669,29	-
31/01/2022	414010	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	3 669 904,09	-
31/01/2022	414015	2022/01	ventilation Quote part Cotisations mises	8 117 052,30	-
31/01/2022	414100	2022/01	ventilation Quote part Majorations de re	77 415,28	-
31/01/2022	414103	2022/01	ventilation Quote part Majorations de re	895 137,64	-
31/01/2022	414115	2022/01	ventilation Quote part Majorations de re	450,42	-
31/01/2022	414200	2022/01	ventilation Quote part Pénalités de reta	4 200,00	-

Bilan comptable recouvrement

DATE	COMPTE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
31/01/2022	412000	2022/01	Facturation	493 304 171,17	-
31/01/2022	412004	2022/01	Facturation	437 632 808,67	-
31/01/2022	412006	2022/01	Facturation	236 174,65	-
31/01/2022	412009	2022/01	Facturation	10 826 629,07	-
31/01/2022	412010	2022/01	Facturation	11 595 951,81	-
31/01/2022	412015	2022/01	Facturation	8 365 852,92	-
31/01/2022	412100	2022/01	Facturation	14 511 816,55	-
31/01/2022	412103	2022/01	Facturation	2 570 420,70	-
31/01/2022	412115	2022/01	Facturation	41 223,43	-
31/01/2022	412200	2022/01	Facturation	61 682 599,47	-
31/01/2022	412400	2022/01	Facturation	3 116 170,25	-
31/01/2022	412415	2022/01	Facturation	31 348,00	-
31/01/2022	467810	2022/01	Facturation	6 503,00	-
31/01/2022	414000	2022/01	Facturation	-	493 304 171,17
31/01/2022	414004	2022/01	Facturation	-	437 632 808,67
31/01/2022	414006	2022/01	Facturation	-	236 174,65
31/01/2022	414009	2022/01	Facturation	-	10 826 629,07
31/01/2022	414010	2022/01	Facturation	-	11 595 951,81
31/01/2022	414015	2022/01	Facturation	-	8 365 852,92
31/01/2022	414100	2022/01	Facturation	-	14 511 816,55
31/01/2022	414103	2022/01	Facturation	-	2 570 420,70
31/01/2022	414115	2022/01	Facturation	-	41 223,43
31/01/2022	414200	2022/01	Facturation	-	61 682 599,47
31/01/2022	414400	2022/01	Facturation	-	3 116 170,25
31/01/2022	414415	2022/01	Facturation	-	31 348,00
31/01/2022	419512	2022/01	Facturation	-	6 503,00
31/01/2022	414000	2022/01	Redressement Facturation	1 379 346,00	-
31/01/2022	414006	2022/01	Redressement Facturation	367,00	-
31/01/2022	414015	2022/01	Redressement Facturation	16 813,00	-
31/01/2022	414100	2022/01	Redressement Facturation	10 400 982,71	-
31/01/2022	414115	2022/01	Redressement Facturation	66 903,30	-
31/01/2022	414200	2022/01	Redressement Facturation	25 841 621,66	-
31/01/2022	414400	2022/01	Redressement Facturation	4 867 054,46	-
31/01/2022	414415	2022/01	Redressement Facturation	55 793,75	-
31/01/2022	414500	2022/01	Redressement Facturation	676 868,11	-
31/01/2022	412000	2022/01	Redressement Facturation	-	1 379 346,00
31/01/2022	412006	2022/01	Redressement Facturation	-	367,00
31/01/2022	412015	2022/01	Redressement Facturation	-	16 813,00
31/01/2022	412100	2022/01	Redressement Facturation	-	10 400 982,71
31/01/2022	412115	2022/01	Redressement Facturation	-	66 903,30
31/01/2022	412200	2022/01	Redressement Facturation	-	25 841 621,66
31/01/2022	412400	2022/01	Redressement Facturation	-	4 867 054,46
31/01/2022	412415	2022/01	Redressement Facturation	-	55 793,75
31/01/2022	412500	2022/01	Redressement Facturation	-	676 868,11
31/01/2022	419110	2022/01	CD5>Cotisations encaissées non facturées	3,81	-
31/01/2022	419590	2022/01	Encaissement C10	57 312 588,26	-
31/01/2022	419512	2022/01	Encaissement C12	340 014 934,63	-
31/01/2022	419515	2022/01	Encaissement C13	10 920 080,04	-
31/01/2022	419595	2022/01	Encaissement C14	602 823 433,30	-
31/01/2022	419596	2022/01	Encaissement C15	1 237 382,55	-
31/01/2022	419110	2022/01	C15>Cotisations encaissées non facturées	22 853,61	-
31/01/2022	419599	2022/01	Encaissement C19	13 714 159,76	-
31/01/2022	412000	2022/01	Encaissement C10	-	53 531 130,34
31/01/2022	412000	2022/01	Encaissement C19	-	13 517 547,24
31/01/2022	412000	2022/01	Encaissement C15	-	1 236 539,28

CNAS AGENCE AIN TEMOUCHENT
MARNI SANDID FATNA AIN TEMOUCHENT

رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر/رأس حساب المستغل)		0,00	0,00
رأس المال غير المطلوب		-2 526 884 294,67	-2 218 191 234,61
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المتعددة)		24 969 927,50	109 016 586,58
فارق إعادة التقييم		0,00	0,00
فارق المعادلة		46 444 547,47	96 015 336,61
السيرة الصافية (الحصة الصافية حصة المجمع)		0,00	0,00
فوارق الأسعار الخاصة الأشركة المدمجة من جديد		0,00	0,00
حصة الشركة المدمجة		0,00	0,00
حصة ذوي الأقلية		0,00	0,00
المجموع I		-2 455 470 419,63	-2 063 157 313,28
الخصوم غير الجارية			
القروض و الديون المالية		1 030 836,34	11 028 115,37
التوظيف المؤجل و المرصود لها)		0,00	0,00
الديون الأخرى غير الجارية		0,00	0,00
المؤونات و المنتوجات المسجلة في الحسابات سلفا		0,00	0,00
مجموع الخصوم غير الجارية II		1 030 836,34	11 028 115,37
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات الملحقة		10 950 452 764,87	9 356 489 055,59
الضرائب		11 991 269,37	99 309 599,01
الديون الأخرى		0,00	0,00
خزينة الخصوم		163 060 051,54	154 740 671,74
مجموع الخصوم الجارية III		11 124 412 143,83	12 686 848 400,13
المجموع العام للخصوم		8 674 948 378,75	8 669 771 573,37

قائمة المصادر
و المراجع

الكتب :

سفيان نقماري، رحمة بالهادف، واقع التكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر، 2013

لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2011.

سامية مباركي، أثر نفقات التغطيةالصحية لصندوق التأميناتالإجتماعية للعمال الأجراء CNAS على توازنه.

أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، جامعة الزفازيق، الدار الجامعية، 2003.

حسين عبد اللطيف حمدان الضمان الاجتماعي أحكامه وتطبيقاته، دراسة تحليلية شاملة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003

بوحنية، ق. عزيز، م ط.(6106). التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالجزائر: الإطار التنظيمي ومعيقاته. مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد السابع. جوان ،2012 .

مذكرات جامعية :

طيايبة سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوت الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف -1-، الجزائر 2014/2013 ص48.

بن سعدة كريمة، تسييرصناديق الضمان الاجتماعي، مذكرة ماجيستير تخصص تسييرالمالية العامة، كلية العلوم الإقتصاديةوالتجاريةو علومالتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2010/2011.

لعشيبي أسامة، داري حنان، التنظيم المحاسبي و الجبائي، مذكرة ماستر، تخصص نقود و مؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010 ص33

شعيب قلبو والآخرون، آليات التنسيق بين النظام الضريبي الجزائري والنظامالمحاسبي الجديد، مذكرة تحرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادةليسانس، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانيم،2009-2010، ص 50-51.

إبراهيم بوزيان الطاهر مخلوف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبة والمعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009.

مصطفى محمد الجمال الوجيز في التأمينات الاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 1962.

ملتقيات :

نعيمة زيرمي، الحماية الاجتماعية بين المفهوم والمخاطر و التطور في الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي و آفاق التطوير – تجارب الدول – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير 03-04 ديسمبر 2012

قوانين و مراسيم :

- ✓ القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- ✓ القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتقاعد.
- ✓ القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- ✓ القانون رقم 83-14 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق التزامات الخاضعين في مجال الضمان الاجتماعي.
- ✓ القانون رقم 83-15 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

- ✓ القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي الصادرة عن الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 74 تاريخ 25 نوفمبر 2007، ص3.
- ✓ القانون 07/92المتعلق بالقانون الأساسي للصناديق التأمينات و التنظيم الإداري و المالي للضمان الاجتماعي الصادر في 04 جانفي 1992

مراجع باللغة الأجنبية

DR bouhdidamohamed ,Le nouveau compagnon de la COMPTABILITE FINANCIERE ALGERIENNE selon le nouveau scf 2013 ,algerie page09

S hadad,Fmakhlou،Mc belaidLes états financiers,201 ،,algerie page 13,25,27,

المواقع الإلكترونية

موقع الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS ، http://www.cnas.dz/

الفهرس

الشكر	
إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول	
تمهيد	07
المبحث الأول: طبيعة الممارسات المحاسبية على مستوى قطاع الضمان الاجتماعي	08
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	08
الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي	08
الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي المالي	09
الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي	09
الفرع الرابع: مبادئ النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه	11
المطلب الثاني: ماهية الضمان الإجتماعي	13
الفرع الأول: تعريف الضمان الاجتماعي والتأمينات الإجتماعية:	13
الفرع الثاني: وضعية الضمان الاجتماعي قبل وبعد الاستقلال:	17
الفرع الثالث: الأشخاص المعنيين بالتغطية الاجتماعية	23
الفرع الرابع: مهام وهيكل الضمان الاجتماعي	23
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي	27
الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي	27
الفرع الثاني : خصائص النظام المحاسبي المالي في قطاع الضمان الاجتماعي	30
الفرع الثالث: وظائف النظام المحاسبي في قطاع الضمان الاجتماعي	30
الفرع الرابع:مدونة الحسابات في قطاع الضمان الاجتماعي	30
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	38

المطلب الأول دراسة الحالات السابقة خاصة بنظام المحاسبي SCF	38
المطلب الثاني دراسة المتعلقة بالضمان الاجتماعي	42
المطلب الثالث: الدراسة الحالية	47
خلاصة الفصل الأول:	48
الفصل الثاني	
تمهيد	51
المبحث الأول: ماهية مؤسسة الضمان الاجتماعي و مهامها	51
المطلب الأول : التعريف بمؤسسة الضمان الاجتماعي	51
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق	52
الفرع الأول: المديرية الفرعية الاداءات	53
الفرع الثاني المديرية الفرعية للمراقبة الطبية	54
الفرع الثالث: المديرية الفرعية للتحصيل و منازعات التحصيل	55
الفرع الرابع :المديرية الفرعية للمحاسبة و المالية	55
الفرع الخامس:المديريةالفرعية الإدارة العامة والوسائل المادية و الإنجازات و الأرشيف	57
مطلب الثالث: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية	59
المطلب الرابع: نطاق الضمان الاجتماعي من حيث الأشخاص	60
المبحث الثاني: التطبيقات المحاسبية في مؤسسة الضمان الاجتماعي	61
المطلب الأول:التسجيلات المحاسبية في دفتر اليومية	61
الفرع الأول: التسجيلات المحاسبية للاشتراكات	62
الفرع الثاني: تسجيل مختلف العمليات الدفع الخاصة بنشاط الصندوق	67
المطلب الثاني: القوائم المالية	77
الفرع الأول: ميزانية الأصول والخصوم	77
الفرع الثاني :ميزانية الخصوم	78
الفرع الثالث :جدول حسابات النتائج	80
الفرع الرابع:بيان تدفقات النقدية	82

خلاصة الفصل:	86
خاتمة	88
قائمة المصادر و المراجع	62
الفهرس	61